

**ملامح الوعي التنموي لدى المرشحين
لمجلس الشعب مـ٢٠٠٠**
دراسة استطلاعية بمحافظة الغربية

إعداد
دكتور
سيد جابر الله السيد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠١



ملامح الوعي التنموي لدى المرشحين

لمجلس الشعب ٢٠٠٠م

أولاً : تمهيد : موضوع الدراسة وأهميته :

على الرغم من أن الفلسفة الديمقراطية بمعناها التقليدي عموماً تنظر إلى المشاركة من جانب الفرد في النشاط السياسي ، باعتبارها قيمة في حد ذاتها ، إلا أن المهتمين برصد حركة المجتمع الإنساني يؤكدون على أن المشاركة لن تكون مثمرة ومواتية دون وعي اجتماعي وتنموي لدى الجماهير ولدى صناع القرار .

إذا كان الترشيح لمجلس الشعب يجتذب مجموعة صغيرة العدد نظراً لما يتطلبه من جهد وتكلفة باهظة ، إلا أنه يعد من أبرز مؤشرات المشاركة السياسية النشطة والفعالة ، إذ أن المواطن الذي يقبل على الترشح في الانتخابات البرلمانية إنما يبغي الرغبة والإرادة في الاشتراك الفعلي في صنع القرارات السياسية والتنمية .

ولا شك أن القرار التنموي الأساسي في ظل الواقع الاجتماعي الراهن هو قرار سياسي واختيار سياسي ، وبالتالي يجب أن يكون لحائزى القوة السياسية أو من يرغبون في الوصول إليها ، تأثير واضح في العمل التنموي ، وهو تأثير لا يتأتى من فراغ ، بل يعكس وعيهم بالواقع وشروط تعديله^(١) ، لأنه من المفروض أن يعكس هذا الوعي الوجود الاجتماعي النوعي للمرشحين ، ومن ناحية أخرى فإنهم باعتبارهم مستقبل التغيير الاجتماعي السياسي ، فيمكن أن تدلل حالة وعيهم من عدمه على بعد هام ومؤثر في مسيرة التنمية في المجتمع المصري .

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية التي تسعى الدراسة لاستجلانها هي معرفة بعض ملامح الوعي التنموي لدى المرشحين لمجلس الشعب الذين يفترض فيهم أنهم شريحة متميزة عن القاعدة الجماهيرية العريضة ، والتي قد تمثل مكون استراتيجي للنخبة السياسية في المجتمع المصري ، وتكون همة الوصل بين الحكومة والمواطنين من حيث التمثيل النبأبي ، وتوصيل الخدمات التنموية ، ولا شك أنه في ظل غياب

الحد الأدنى من الوعي التنموي لدى المرشحين ، يصبح الترشح للمجالس النيابية مجرد برنامج شخصي يستهدف الوصول إلى السلطة لتحقيق مآرب شخصية خالصة ، وتفقد الديمقراطية محتواها الحقيقي كأداة لصنع القرار السياسي ، فالوعي التنموي هو الذي يجعل من العملية الديمقراطية آلية للتعبير عن المصالح وتمثيلها وتحقيق التنمية المنشودة .

ولمزيد من البلورة لفكرة البحث يمكن الذهاب إلى أن الوعي التنموي السائد لدى المرشحين يلعب الدور البارز في إنجاز أو إجهاض الدور التنموي للمجالس التشريعية التي سوف يديرون أمورها ، لذلك فالكشف عن ملامح هذا الوعي وبعض محدداته البنائية يمكن أن يسهم في الكيفية التي يتصورون بها أمور دائرةتهم وما يتخذون بشأنها من قرارات تنموية .

والدراسة الراهنة يمكن أن تسهم في توفير معلومة لصناع السياسة ، هذا بالإضافة إلى إمكانية الإفادة منها في اختبار افتراضات القرارات السياسية الهامة وتحديد الأهداف الجديدة ، مما يشكل في النهاية أهمية واضحة للتخطيط الملائم وتوجيه التغير الاجتماعي والسياسي المنشود.

ومع تلك الأهمية لا يكاد الباحث يلمح دراسة سوسيولوجية مصرية حاولت الاهتمام بقضية الوعي التنموي سوى دراسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى عن "المشتغلين بالتنمية بين تردّيد الوعي والزيف به" ، دراسة استطلاعية لوعي مجموعة من المشتغلين بالتنمية في المجتمع العربي^(٢) ، وقد توصل من خلالها إلى أن الفهم التقليدي للتنمية لا يزال مسيطرًا على فكر المشتغلين بالتنمية في عينة الدراسة وعلامات هذا تأتي في تركيزهم على النمو والكفاءة ، والتقليل من أهمية الأبعاد غير الاقتصادية ، وإن متابعة الجديد في أدبيات التنمية من منظور التنمية البديلة كانت متابعة محدودة لديهم إذا ما قورنت بمتابعة الأدبيات الصادرة عن الفكر البرجوازي عموماً .

أما القضية الأخرى والمرتبطة بالترشيح لمجلس الشعب فلم تكن دراستها من المنظور الاجتماعي بأحسن حال من دراسة الوعي التنموي ، عدا دراسة أيضاً قام بها الدكتور عبد الهادى الجوهرى حول "انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥ تحليل اجتماعى سياسى" ^(٣) وتوصل من خلالها إلى مجموعة من الاستخلاصات أهمها : ندرة البرامج الانتخابية للمرشحين ، وعدم لقائهم بالجماهير فى حوار حول دور المرشح ومسئولياته و برنامجه ، والافتقار إلى الكوادر الشبابية الحزبية ، وتصاعد أعمال العنف الانتخابي خلال فترة انتخابات ١٩٩٥ م نتيجة لضآللة الوعى السياسى والاجتماعى لدى المرشحين والناخبين ، وتنامي دور المال وأعمال البلطجة ، وممارسات بعض المرشحين الاستفزازية .

ومن ثم فإن ندرة الدراسات في هذا المجال - عدا الدراستين المذكورتين- جعل البحث الراهن بحثاً استطلاعياً يثير بعض التساؤلات ويتمهد لدراسات أخرىيات أكثر عمقاً وأكثر شمولاً .

أهداف الدراسة :

لكل بحث هدف أو غرض يفهم منه عادة لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة ، وما الذي يبغي الوصول إليه ، وتنحصر أهداف الدراسة الراهنة في الإجابة على التساؤلات الآتية : -

١- ما مدى إدراك المرشحين لقضايا التنمية في المجتمع المصري ، وأهم المعوقات التي تعرقل مسيرتها ؟ وما هي الأسس التي يقيمون على أساسها هذه المعوقات ؟ وما تصور المرشحين لأفضل الوسائل والأساليب لمواجهة المشكلات التنموية في مجتمعهم .

٢- ما مدى معرفة المرشحين بالسياسات الاقتصادية الجديدة في المجتمع المصري؟ وكيف يقيم المرشحون هذه السياسات ؟ وما ردود أفعالهم تجاهها ؟

٣- ما تصور المرشحين لقيمة المشاركة السياسية والشعبية وعلاقتها بالتنمية في المجتمع المحلي ؟

وينحصر الهدف الأساسي من محاولة الوصول إلى إجابات لهذه التساؤلات في السعي للوقوف على الملامح العامة للوعي التنموي لدى المرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠م بمحافظة الغربية ، والكشف عن المحددات البنائية لهذه الملامح .

ثانياً : موجهات البحث ومحدداته

لابد لكل باحث يريد أن يكون علميا ، من رؤية نظرية توجهه في جمعه للواقع المتعلقة بالظاهرة التي يريد دراستها ، وفي اختباره للفروض التي يريد أن يختبر صدقها ، فبدون هذه الرؤية النظرية يتخطب في جمع معلوماته بحيث تأتى غير متربطة ، ثم يعجز في النهاية عن إضفاء معنى عليها أو تفسيرها ^(٤) . وسوف نحدد أهم نقاط استناد البحث الراهن فيما يلى :

١- المفاهيم الأساسية للدراسة

والمفاهيم التي نود التوقف أمامها باختصار لا تعدو أن تكون سوى جملة المفاهيم المكونة لعنوان هذا البحث ، والحديث عن ضبط المفاهيم لم يعد ترقى فكريًا بقدر ما صار يعبر عن ضرورة منهاجية ملحة ، وانطلاقاً من ذلك فسوف نعرض للمفاهيم التالية :

أ- مفهوم الوعي الاجتماعي

إن محاولة صياغة تصور حول مفهوم الوعي Consciousness تكاد تكون محاولة مستمرة مع الفكر الإنساني عبر مسيرته الطويلة فلقد كان للمفكرين ذوى شأن موقف أساسى من مسألة الوعى ، وعلى الرغم من استخدام هذه الكلمة كثيراً على لسان الساسة والباحثين وال العامة ، إلا أن مفهوم الوعى يكتنفه قدر من الغموض ، نتيجة لكثرة ما قيل عنه وضده ، وتأثيره بمصالح وتوجهات أيديولوجية . والوعى لغة هو الفهم وسلامة الإدراك ، وهو في الاصطلاح إدراك الفرد لنفسه والبيئة المحيطة به ،

وهو على درجات من الوضوح والتعقيد، والوعي بهذا المعنى إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجى ، وأخيراً إدراكه لنفسه باعتباره عضواً في جماعة^(٥) .

وتکاد تتفق الدراسات التي اهتمت بموضوع الوعي الاجتماعي وبأنماطه النوعية^(٦) ، على أن للوعي أبعاداً أساسية هي وجود اتجاه أو موقف إيجابي أو سلبي نحو القضية أو الموضوع المراد استطلاع الوعى بشأنه ، وهذا ما يسمى بالبعد النفسي الاجتماعي في الوعى ، ثم إدراك هذه القضية أو ذلك الموضوع من خلال تفسير حالته وابراز إيجابياته سلبياته ، وهو ما يسمى بالبعد العلمي للوعى ، ثم تقديم تصور بديل ل الواقع الراهن بهذه القضية أو ذلك الموضوع الذي نستطيع الوعى بشأنه ، وهذا ما يعبر عنه بالبعد الأيديولوجي والسياسي في الوعى . ويتحدد الوعى بأنواعه بحالة البنية الاجتماعية والمرحلة التاريخية التي تمر بها وما يسودها من علاقات وأوضاع خاصة وتوزيع للفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فالوعي الاجتماعي وعي عام يشمل إحاطة الفرد بمجمل القضايا المطروحة على الساحة الإنسانية سواء كانت قضايا اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو علمية . أما الوعي الظبقي فهو إدراك أفراد جماعة ما لوقعهم الظبقي بين مختلف الجماعات الأخرى والتي تنتمي إلى طبقات أخرى مخالفة ، أما الوعى بالذات القومية فيقصد به الوعي التاريخي والاجتماعي للأمة فى حركتها الارتقائية على مدى التاريخ وهو إدراك أبناء المجتمع لخصائصهم القومية المشتركة والمتمايزة ولعناصر ثقافتهم ممثلة فى السلوك والقيم والعواطف والأمال والطموحات والمصالح المشتركة .

ب - مفهوم التنمية

من فرط مالا كتب به الألسنة ، وما خطت الأقلام على الورق كلمة التنمية طوال ربع القرن الأخير ، أصبحت الكلمة مبتذلة ، ومن كثرة اجتهادات الباحثين والشراح ، وتعدد المتون والهوماش ، تحول البحث في التنمية إلى مبحث من مباحث

الميتافيزيقا (ما وراء الطبيعة) إذ دخلته لا تستطيع الخروج منه بأفكار محددة واضحة وقاطعة ، ولقد آن الآوان أن يدرك الباحثون أن التنمية ليست نمواً وليس زراعة في الموارد الطبيعية فحسب ، بل هي عملية تستهدف في النهاية تحرير الإنسان من الحاجة والقهر وبناء الشخصية السوية المنتجة والمعطاه ، ولعل أفضل محاولة في هذا المجال تلك التي تحدد ثلاثة مكونات أو قيم أساسية للمعنى الواسع للتنمية وهي الحفاظ على الحياة ، والثقة بالنفس ، والحرية^(٧) ، ويتعلق الحفاظ على الحياة بتوفير الحاجات الأساسية ، فلا يمكن اعتبار دولة ما نامية لو لم تستطع تلبية احتياجات أفرادها الأساسية مثل الغذاء والصحة والتعليم الأساسي . أما الثقة بالنفس فيتعلق بمشاعر احترام النفس والاستقلال ، فلا يمكن اعتبار دولة ما نامية ، إذا كانت خاضعة لاستغلال الغير ولا تملك السلطة أو التأثير الكافي لإقامة علاقات على أساس متكافئة . أما الحرية فهي التي تجعل الأفراد أكثر وعيًا بتحديد مصيرهم بأنفسهم ، فلا يمكن أن يكون المرء حرًا ، إذا لم يستطع الاختيار أى إذا كان مسجونا داخل إطار المعيشة عند مستوى الكفاف ، محرومًا من التعليم والمسكن والعلاج ومن تنمية مهاراته وقدرته على اتخاذ القرار .

ومع بداية التسعينيات ، ومع تزايد الانتقادات الحادة التي وجهت إلى نظرية التنمية الكلاسيكية ، بدأت أدبيات التنمية تركز على مفاهيم جديدة مثل التنمية البشرية المستدامة والتي تعنى توسيع نطاق احتياجات الناس وزيادة قدرتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي اللازم لتلبية احتياجات الأجيال الحالية بصورة منصفة قدر الإمكان دون أن يكون ذلك على حساب احتياجات الأجيال المقبلة^(٨) . الأمر الذي يتطلب وجود التزام أخلاقي بان تفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل ، ويترتب على هذا الالتزام مسؤوليات كثيرة منها المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال عدم استنزافها ، وألا يكون تمويل استهلاك الأجيال الحالية بديون اقتصادية تقطع من مدخلات الأجيال القادمة^(٩) . فالتنمية

المستدامة هي التنمية التي تعنى باحتياجات الحاضر دون المساومة باحتياجات المستقبل^(١٠) ولذلك يركز الأدب التنموي المستوحى من مفهوم التنمية البشرية المستدامة على ضرورة المشاركة الفعلية لكل الفئات في عملية النمو وعلى ضرورة قيام السياسات الاقتصادية بتأمين هذه المشاركة عن طريق تمكين الأفراد بالموارد والمعارف والمهارات الالزمة.

جـ الوعي التنموي :

لعل إلحاق صفة معينة بمفهوم الوعي يزيد الأمر إيضاحاً ، " فالوعي التنموي " يشير إلى الوعي بأهمية التنمية وضرورتها وإدراك عائدها ووسائل تحقيق أهدافها ، ولهذا فهو الوعي الضروري للتنمية ، من قبل المشاركين فيها أيًا كانت مواقعهم ، حكامًا كانوا ، أو باحثين ، أو تكنوقراط ، أو تنفيذيين ، أو الجماهير العاملة المحققة للتنمية المستهدفة منها ، وهو الأكثر شمولاً والأكثر التصاقاً بالتنمية ، والأكثر إبرازاً للعلاقة الجدلية بين الوعي ، والتنمية ، حيث تؤثر ممارسة العمل التنموي ، سواء على المستوى النظري ، أو على المستوى العملي والتنفيذي في التنمية على مستوى الإدراك والتصور ، وفي الوقت نفسه ، تؤثر التصورات في التخطيط للتنمية وعملياتها^(١١) ، ومن ثم فلابد من وضع الوعي التنموي الشامل والمتجدد كركيزة أساسية من ركائز التنمية .

ومعنى هذا أننا نأخذ في هذه الدراسة بأن الوعي التنموي هو ما يوجد لدى المرشحين من إدراك للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتنمية في المجتمع المصرى ، وأهم أولويات التنمية ، وتصورهم لجوانب الإيجاب والسلب في هذا العملية ، وأهم معوقاتها الأساسية ، وردود أفعال المرشحين تجاه هذه المعوقات ، ويتضمن الوعي هنا أربعة جوانب رئيسية هي الإدراك أو المعرفة Awareness ، والفهم conceptualization ، والتقييم Evaluation ، والتصرف Reaction تلك الأمور التي تشكلت من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وتتحدد ملامحها

العامة في إطار الثقافة العامة أو البيئة الاجتماعية التي ينمو في إطارها المرشح ، وما تشتمل عليه هذه البيئة من مؤسسات سياسية وتنموية ، وتتبلور في إطار ممارسات الأفراد ، وما يمارسونه من أنشطة تحدد وضع كل منهم في النظم الإنتاجية القائمة ، وتفرض على كل منهم تبني أفكار ورؤى تخدم مصالح واهتمامات معينة .

٢- الاتجاهات السوسيولوجية في دراسة الوعي الاجتماعي

لا شك أن الوعي التنموي يحتاج إلى وعي اجتماعي حول المجتمع المراد تنمويته ، ولهذا نتناول في هذا الجزء بشئ من الإيجاز أهم قضايا دراسة الوعي الاجتماعي في النظرية السوسيولوجية المعاصرة والتي تمثل فيما يلى :

أ- الاتجاه الماركسي ودراسة الوعي الاجتماعي

يرى ماركس أن الوعي الاجتماعي هو مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التي توجد لدى الناس والتي تعكس واقعهم الموضوعي أي مجتمعهم الإنساني والطبيعة ، وبما أن الوجود الاجتماعي للناس يتصرف بالتعقيد والتنوع فإن الوعي الاجتماعي يتصرف أيضا بالتعقيد والتنوع ^(١٢) .

ويميز ماركس بين الوعي Consciousness من جهة والشروط الاجتماعية أو ظروف الوجود الاجتماعي من جهة أخرى على اعتبار أن الثاني هو مبعث وجود الأول، بمعنى أن الوعي هو نتاج مباشر للواقع الاجتماعي ويدعم ذلك بقوله : يدخل البشر عند إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم في علاقات محددة ، ضرورة مستقلة عن إرادتهم . وهي علاقات إنتاج تناسب درجة محددة من تطور قواهم الإنتاجية المادية ، وجملة علاقات الإنتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع ، أي القاعدة الملموسة التي تبني عليها بنية فوقية قانونية ، سياسية ، والتي تناسبها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي ، وليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم ، بل يحدد وجودهم الاجتماعي وعيهم ، فالطبقة العاملة المستغلة التي تعيش تحت ظروف اقتصادية سيئة عندما يتكون لديها الوعي بمصالحها الحقيقة ، فإنها تكون تنظيمها ثوريا سياسيا ضد

الطبقة المسيطرة المالكة لرؤوس الأموال ^(١٣). ويتحقق هذا الوعي عن طريق تنظيم البروليتاريا لذاتها ومن خلال تطويرها لقيم بروليتارية يتشكل أساساً وعيها الحقيقي وليس الوعي الزائف .

ويعرف ماركس الوعي الظبقي "أنه الشعور المتزايد الذي ينتاب أعضاء الطبقة البروليتارية و يجعلها تحس بمركزها الاجتماعي المناقش للمركز الاجتماعي الذي تحمله الطبقة البرجوازية " بمعنى شعور مجموعات بشرية بموضع متميز عن مجموعات بشرية أخرى ، والمعادي لها أو المتحالف معها تبعاً لطبيعتها ^(١٤) ، مما يدفع كلا منها إلى التماسك ككتلة موحدة تبعاً للظروف والمصالح والأهداف بفعل وعيها لوقعها وطبيعتها .

وعلى الرغم من أن ماركس يعطى الأولوية العظمى في تحليله للمجتمع للوجود الاجتماعي ، إلا أنه رأى أن الوعي الاجتماعي يلعب دورا هاماً وإيجابياً في التطور الاجتماعي ، فالآفكار التي توجد لدى الناس قد تساعده على تطوير المجتمع وقد تكون عائقا أمام هذا التطور . ولكن الدور الذي تلعبه هذه الآفكار يعتمد على الطبقة التي تتبناها ، أي ما إذا كانت هذه الآفكار تعكس متطلبات الحياة المادية للمجتمع ، ومدى ارتباط هذه الآفكار بمصالح الجماهير .

بـ- الاتجاه الماركسي الجديد

ركز ماركس على نمو قوى الإنتاج وال العلاقات الإنتاجية دون الاهتمام بدور الأيديولوجيات السائدة في إعاقة هذا النمو أو التعجيل به ، بل اكتفى بالحديث عن دور الوعي الظبقي في عملية الصراع الاجتماعي ، ولهذا فإن الجهد الأكبر المبذول للبلورة نظرية حول الوعي ، وأن اعتمد على الإطار العام للماديات التاريخية ، فهو يأتي من خلال ممارسة الماركسيين الجدد للتفكير والبحث والعمل العام ، وفي هذا المجال تبرز مساهمة " جرامش " كإحدى أهم المساهمات وأكثرها عمقاً ، فلقد جعل جرامش من الصراع الأيديولوجي داخل " المجتمع المدني " بعداً أساسياً في التغيير الاجتماعي إلى

حد أمكن القول معه بأنه حول مركز الثقل في التحليل الماركس إلى البنى الفوقية . فمن مساهمات "جرامش" المهمة إبراز دور الأيديولوجيات كجزء من البناء الفوقي الذي يؤثر بشكل جدل على البناء التحتي والتطور التاريخي لعلاقات الإنتاج ، ولم يزعم "جرامش" أن النسق الأيديولوجي مستقل تماماً عن مجمل علاقات الإنتاج ، ولكنه في الوقت نفسه لم ير العلاقة بين البناء الفوقي والتحتى بشكل ميكانيكي ، والأيديولوجيا في رأيه لها جذور واضحة في الواقع المادى ، وهى بذاتها تشكل قوة مادية في مجمل التشكيلة الاجتماعية ، وتساعد على توطيد العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتى ، ويرى "جرامش" أن الطبقة العاملة يجب أن تهتم بوعيها الطبقي ومنظماتها المستقلة ، وإذا أرادت أن تصبح الطبقة الجديدة المسيطرة فينبغي عليها أن تنمى وعيها ، ويأتى ذلك من خلال ممارسة عمليات التنظيم السياسي والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية^(١٥) .

ويميز "جرامش" بين السيطرة (الإكراه) وبين القيادة الفكرية والثقافية والمعنوية ، فالجماعة الاجتماعية لابد أن تمارس القيادة قبل الفوز بالسلطة . وهى تصبح مسيطرة عندما تمارس السلطة ، بيد أنها تلجم إلى الهيمنة لضمان الاستمرار فيها ، إذ لابد للطبقة المسيطرة أن تمارس سلطة على الطبقات التابعة بواسطة مزيج من الإكراه والاقناع ، ويشير مفهوم الهيمنة إلى ذلك الوضع التاريخي الذى لا تقتصر فيه السيطرة الطبيعية على مجرد استخدام العنف والقوة ، بل تشمل وظيفة القيادة^(١٦) ، كما تشمل وظيفة أيدلوجية من نوع خاص ، بما يضمن قيام علاقة بين الحاكمين والمحكومين على أساس من "الرضا الإيجابي" من جانب التنظيمات المقهورة .

أما "بولانتزاس" فقد كانت رؤيته للهيمنة أضيق من تلك التى وصفها "جرامش" إذ أنه اقتصر بالمفهوم على النسق السياسي ، ومفاد ذلك أن هناك تطابقاً فى رأيه بين الهيمنة والوصول إلى السلطة السياسية^(١٧) . ولقد أبدى "سمير أمين" اهتماماً ملحوظاً للبناء السياسي والدولة فى

مجتمعات العالم الثالث في إطار دراسة نوعية الفئة السيطرة على أجهزة الدولة، حيث تحاول البرجوازية التابعة السيطرة على الأجهزة من خلال الروابط الأسرية والاشتراك في الفساد السياسي والاقتصادي مع قمة الجهاز البيروقراطي، كما تتحالف الدولة أيضاً مع برجوازية الدين والرأسمالية الزراعية في الريف لتحقيق الهدف نفسه.^(١٨) وهذه الإجراءات لا تؤدي بالطبع إلى تحول برلماني ديمقراطي.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن قضية الوعي التنموي تتطلب ضرورة تبني منظور شمولي لا يراعي فقط الأوضاع الداخلية، وإنما يركز أيضاً على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية على المستويين الإقليمي والعالمي ، لذلك يرى الباحث أن الاتجاه الماركسي الجديد يعد مدخلاً نظرياً مناسباً لفهم خصوصية المجتمع المصري من جانب ، ومن ثم إشكالية الوعي التنموي لدى المرشحين من جانب آخر .

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تشكيل الوعي التنموي

تنوع عوامل الوعي وأساليبه التي يتعرض من خلالها الفرد طوال حياته، ويختلف تأثير كل منها على درجة الوعي من ناحية ، وعلى مدى إنصاج هذا الوعي أو تزييفه من ناحية أخرى ، وتمثل هذه العوامل فيما يلى –

١- الطبقات الاجتماعية

تمثل الطبقة كمفهوم ومفهولة تحليلية مكانة مركزية في أي تحليل شمولي تاريخي وдинامي ، وبصرف النظر عن الاختيار النظري أو الأيديولوجي لتناولها وما يترتب عليها من معايير لتحديد الطبقة أو تحديد المؤشرات الدالة عليها ، فقد تزداد مكانة هذه المقوله ، وتكتسب أهمية نوعية في البحوث ذات الصلة بالتنمية أو التغيير، لأن فهمها يسهم في فهم كثير من أسرار البيئة الاجتماعية والأفعال الاجتماعية والإنتاجية والسياسية وال العلاقات الداخلية والخارجية ، ولأن قرارات اختيارات التنمية والبدائل المستقبلية هي قرارات ذات طبيعة طبقية على وجه العموم .^(١٩)

ويميز ماركس الطبقة طبقا لنوع الملكية وشكلها ، كما يحدد مدى فاعليه تلك الطبقة وتأثيرها في النسق السياسي وفقا لتقدير شراءها وأهميتها ، مما يضفي عليها طابعا يعطيها فرصتها أو دورها القيادي في البناء السياسي ، ولكل طبقة آمالها وتطلعاتها ، فطبقة المالك ت يريد الثروة وجمع المال ، وطبقة الإقطاع الشريعة تتبعى السلطة والسيطرة على الحكم بمزيد من القوة والسلطان السياسي ، أما طبقة الفقراء والعبيد فتأمل في التحرر من الظلم الاجتماعي والتخلص نهائيا من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان^(٢٠) وعلى هذا الأساس تتميز الطبقات بوجود الوعي الطبقي Class consciousness

، ذلك الذي يبرز معالها ويضفي عليها وجودها .

وإذا كانت المشاركة تعنى حصاد الفرص المتاحة أمام الشخص - بحكم موقعه الطبقي - ليلعب دورا في الأهداف المجتمعية والتنموية والتخطيط لها ولوسائلها ، فمن المتوقع أن تنعدم فرص المشاركة أمام المعدمين بصفة عامة ما دام يقوم على صوغ القوانين المنظمة لهذه العملية حائزوا الأصول الرأسمالية أو من يمثلونهم^(٢١) . فلقد أوضحت نتائج دراسة حول "الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري ، دراسة ميدانية في منطقة متخلفة بمدينة طنطا"^(٢٢) - أن وعي الفرد بمصالحه ومشاركته الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجوده الاجتماعي والاقتصادي الذي يرتبط بموقعه في عملية الإنتاج ، فلقد تبين من الدراسة أن غالبية الفقراء لا يشاركون في المشروعات بالمنطقة نظرا لانشغالهم بأعباء المعيشة ، وسعدهم اليومى نحو إشباع حاجاتهم الأساسية " - احنا ناس غلابة بندور على أكل عيشنا ، الكلام ده شغله الناس المرتاحين " - وإحساسهم بالاغتراب عن مجتمعهم مما يؤدى إلى تفاصسهم عن المشاركة في الجهود الإنمائية بمنطقتهم .

٣- التعليم

يرتبط الوعي التنموي بالتعليم ارتباطا وثيقا ، فلقد بات جليا أن التعليم هو أحد المدخل الأساسي لإحداث أية تربية اجتماعية ، فالتعليم يحفز الأفراد إلى تحقيق

التقدم و يجعل العقول أكثر استعداداً لتقبل التغيير والرغبة فيه ، فالإرادة الحرة الوعية التي هي حصيلة التعليم والتربية والتنقيف تعتبر الركيزة الأساسية التي لا غنى عنها في إنشاء الوعي التنموي ، وكلما تعمقت جذورها إلى النظم والأدوار والماركز الاجتماعية ، استطاعت أن تكون أداة إيجابية في إحداث التغيير بطريقة تقدمية ، والتعليم فضلاً عن كونه عملية يكتسب الإنسان من خلالها الخبرات والمهارات التي تؤهله لعمل مناسب ، يعد ركيزة أساسية لاتساع مداركه ، ومن ثم يصبح الفرد على وعي بحقوقه وواجباته ، الأمر الذي يجعله يبحث له عن دور في مجتمعه ، ويسعى حثيثاً لإخراجه من حالة التخلف التي هو عليها إلى حالة التنمية والتقدم^(٢٢) ، وقد أدرك الباحثون مدى أهمية دور المدرسة في عملية إنشاء الوعي أو تزييفه ، إلى جانب الدور الهام الذي تلعبه المقررات الدراسية ، بما تتضمن من قيم واتجاهات^(٢٣) ، وفيها تتبلور اتجاهات الفلسفة العامة للمجتمع من خلال ما تفرضه من معارف ومواد تعليمية ومن قيم اجتماعية تغرسها في أذهان الجيل الجديد .

٣- الإعلام

يلعب الإعلام دوراً فعالاً ومؤثراً في تشكيل الوعي التنموي في الفترة الآنية ، وإذا كان الإعلام يعتبر عنصراً حاسماً للدولة الحديثة ، فهو كذلك آلية أو وسيلة مهمة تنتقل من خلالها المجتمعات التقليدية نحو الحداثة والاندماج السياسي ، كما أنه يركز الانتباه على مشكلات التنمية وأهدافها ، ومن خلال عرض نماذج التنمية في المجتمعات المتقدمة ، وإذاعة التقارير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من كافة أنحاء العالم الخارجي ، يمكن لوسائل الإعلام خلق مناخ فكري يدفع الناس ليعيدوا النظر في أحوالهم القائمة وشكل مستقبلهم .

وعلى الرغم من الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر ، وبالذات بعد ثورة الاتصالات الحديثة التي يعايشها العالم في الوقت الراهن^(٢٤) . إلا أن الكشف عن حقيقة التأثيرات التي تتركها وسائل الإعلام على

الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ما يزال موضعًا للخلاف بين الاتجاهات النظرية المختلفة ، فأصحاب الاتجاه الليبرالي والنظرية الوظيفية يؤكدون أهمية وسائل الإعلام باعتبارها تشكل نسقاً من أنماط البناء الاجتماعي له دوره الوظيفي في نقل الرسالة الإعلامية وترويجها في المجتمع ، ولها دورها في تشكيل اتجاهات ومواقف الأفراد وردود أفعالهم تجاه الأحداث والقضايا المختلفة ، ومن ناحية أخرى نجد أن أنصار الاتجاه المادي الجدل يؤكدون أن بحوث التأثير الإعلامي تتتجاهل طبيعة الخصوص الأيديولوجي لأجهزة الإعلام للطبقة المسيطرة في المجتمع وهو الخصوص الذي يجعل من عمليات هذه الأجهزة ، مجرد نشر وترويج لمفاهيم ذوي القوة والنفوذ في المجتمع وخدمة مصالح واهتمامات الجماعة الحاكمة .

وقد حاولت إحدى الدراسات التي أجريت حول الإعلام وتزييف الوعي^(٢٦) ، استطلاع ما إذا كانت هناك عملية تزييف للوعي فعلاً ، وإذا وجدت ، فما هي مظاهرها وما هو حجم وجودها عبر نسيج العملية الإعلامية . وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الإعلام ومستواه وتوجهه هو تعبير عن واقع اجتماعي اقتصادي معين . وأن الإعلام يأتي تعبيراً عن السياسية والاقتصاد من حيث أن السياسة في المجتمع الإنساني هي في حقيقتها تجسيد لبنائه الاقتصادي . كما يقول "شرام" ليس هناك نظرية للدولة ، وأخرى للإعلام ، بل هناك أيديولوجية واحدة ، تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الإعلام . وقد خلصت الدراسة إلى أن الإعلام المصري يسطح الوعي ، فالتركيز كبير على عدم الاهتمام بالمضمون الأصيل ، كالانتماء للوطن ، والتضحية من أجله ، والوعي لدى الجماهير .

٤- الأحزاب السياسية وتشكيل الوعي التنموي

لقد أصبح الحديث عن الأحزاب السياسية يتم من خلال تحديد دورها في التحديث والتنمية أو كواحدة من أبرز "أدوات" أو "وسائل" الوعي التنموي ، بل لقد نظر إليها باعتبارها أكبر المؤسسات أهمية في هذا المعمار ، فالأنماط السياسية تزكي

لدى الأفراد الرغبة في السياسة والمشاركة فيها ، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطبة بقرارتهم ومهاراتهم ، وليس مجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية ^(٢٧) .

ويلعب الحزب السياسي دوراً تثقيفياً هاماً لأعضائه بصورة خاصة ، وللمواطنين جميراً بصورة عامة ، سواء من خلال مطبوعاته أو صحفه أو ندواته ، أو مناقشاته البرلمانية ، أو المشروعات العامة ، التي يتولى القيام بها ، كما تقوم الأحزاب بإعداد الكوادر السياسية التي يمكن أن تشارك في حكم البلاد حالياً أو مستقبلاً ، وكلما تفوق الحزب في هذا الشأن ازدادت قدرته في الحكم والوصول إلى القرار السليم ، كما تعمل الأحزاب على زيادة الوعي التنموي لدى أعضاء المجتمع ، وذلك من خلال مصارحة الجماهير بحقائق عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ^(٢٨) ، ومن هذه الزاوية ينظر إلى الحزب على أنه عاملاً هاماً من عوامل تشكيل الوعي التنموي في ضوء ما يقدمه من مفهومات وقضايا تنمية .

رابعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مقوله أساسية تعنى أن المنهج واحد بالنسبة للعلوم جميعها الطبيعي والاجتماعي وهو المنهج العلمي بخطواته المحددة ، ولما كانت خطوات المنهج العلمي واحدة في كل العلوم ، فثمة أساليب وأدوات منهجية تساعده في تطبيق هذا المنهج والأخذ بقواعدة ، وتمثل هذه الأساليب والأدوات في الدراسة الراهنة في الأسلوب الوصفي باعتبار أنه الأكثر ملائمة من غيره في هذه الدراسة ، حيث أنه يتتيح إلى حد كبير التعرف على طبيعة الظاهرة المدروسة والتعرف على أبعادها الحقيقية ، كما أنه يمكننا من التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل ، على أنه ينبغي أن يفهم من ذلك أن هذا الأسلوب لا يتوقف عند مجرد الوصف السطحي البسيط ، لكنه يتتجاوز ذلك إلى محاولة الربط والتحليل والتفسير ، والبحث عن الأسباب التي تكمن وراء هذا الموقف أو ذاك ^(٢٩) .

كما تم استخدام طريقة تحليل المضمون وذلك لتحليل برامج المرشحين في محافظة الغربية ، كما أوردها المرشحون من خلال القناة السادسة بالتليفزيون المصري ، ويساعد تحليل مضمون هذه البرامج على تقصي مقاصد ونوايا المرشحين ، والكشف عنها . ولذلك فإنها تتبعى مرحلة وصف المحتوى الظاهر إلى محاولة كشف أغوار المحتوى الكامن ، ولم تقتصر الدراسة على التحليل الكمي للمضمون بل اعتمدت على التحليل الكيفي للبرامج الذي يوسع من إمكانات الطريقة ويتاح نوعاً من الرؤية الكلية لشكلة البحث .

وإلى جانب ذلك اعتمدنا أيضاً على استماراة الاستبيان من أجل الحصول على استجابات محددة من المرشحين نحو القضايا التي تثيرها الدراسة وت تكون الاستماراة من (٢٢) سؤالاً تضم (١٠) أسئلة عن البيانات الأولية ، و (٤) أسئلة عن الوعي بقضايا التنمية ومشكلاتها ، و (٤) أسئلة عن الوعي بالسياسات الاقتصادية الجديدة ودورها في دعم عملية التنمية ، و (٤) أسئلة عن الوعي بأهمية المشاركة الاجتماعية والسياسية لدى المرشحين .

هذا وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مبسط من ناحية ، وتم إجراء اختبار الصياغة المبدئي والاختبار الأولي ، وكشف اختبار الصياغة عن الحاجة إلى تعديل بعض الألفاظ ، وإعادة ترتيب بعض التغيرات ، ثم طبق الاختبار الأول على خمسة مرشحين من بين أفراد العينة الأصلية ، وأعيد تطبيقه بعد خمسة عشر يوماً ، وكانت الغالبية العظمى من الاستجابات مطابقة لاستجابات التطبيق الأول ، وقد أدى ذلك كله إلى الاطمئنان لسلامة أداة البحث وقياسها للجوانب التي صممته من أجلها .

خامساً : نتائج تحليل مضمون الخطاب الانتخابي للمرشحين :-

قام الباحث بدراسة (١٠٠) برنامج ضمن تلك البرامج التي أذاعتها القناة السادسة على لسان المرشحين في مختلف الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية، والبالغ عددها (٢٣٦) برنامج وذلك لإمكانية التحليل ، وباعتبار ذلك عينة مقبولة يمكن الاستدلال من خلالها على ملامح الوعي التنموي في الخطاب الانتخابي للمرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠م .

وفي سياق التقويم لبرامج المرشحين قبل التحليل اتضح أن هذه البرامج الانتخابية تميزت بمزيد من مراعاة أدب الحديث ولم تتجه إلى تجريح رأى أو برنامج مرشح آخر ، الأمر الذي جعل منها مادة خصبة للاستطلاع والتحليل ، ولقد كان الهدف الرئيسي من التحليل هو كشف أبعاد الوعي التنموي في برامج المرشحين ذاتها ، والعودة إلى المتضمن فيها بما يخدم إلقاء الضوء حول طبيعة الوعي التنموي وأبعاده المختلفة ومستوياته ، غير أن ذلك لم يحول دون رد كليات بعض القضايا والمفاهيم المستنبطة من الخطاب إلى أصولها التنظيرية كلما أتيح المجال لذلك ، وبشكل يساعد في النهاية على صياغتها كما هو وارد في البرامج ذاتها وليس من خارجها .

١- الخطاب : القائم به والجمهور المستهدف .

أ- القائم بالخطاب :

يبعد لنا من خلال قراءة الخطاب وتحليل مضمونه ، تنوع المرشحين ، فلقد اشتتملت العينة على كثرة غالبة من المحامين (٪٢٣) ، والموظفين الإداريين (٪١٨) ، والأطباء (٪١٣) ، والتجار (٪١٥) ، وما يزيد عن (٪١٢) من رجال الأعمال ممثلين للقوة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع سعي العديد منهم للحصول على الحصانة البرلمانية لإمكانية استغلالها لصالح شخصية أو مجتمعية ، والباقي من وظائف أخرى مختلفة .

ومن هنا يبدو أن الجمع بين جملة هذه المهن والوظائف على تنوعها يساعد

على إدراكاتها للتنمية ومقوماتها الأساسية ، وكيفية حدوثها وأهم معوقاتها ، الأمر الذي يمكن أن يوفر عناصر تكامل في رؤية هذا الخطاب .

أما من حيث الانتماء الحزبى للمرشحين ، فقد أوضح مضمون الخطاب أن ١٤٪ من المرشحين ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى ، ٥٪ ينتمون إلى حزب الوفد الجديد ، ٤٪ ينتمون إلى حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى ، ومرشح واحد ينتمى إلى حزب الأحرار الاشتراكيين ، وآخر ينتمى إلى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، بينما تقدم ٧٥٪ منهم للترشيح كمستقلين .

وهذا يشير إلى أن المرشحين لم يمثلوا بصورة تامة مختلف القوى السياسية من ناحية ، وإلى عدم حضور الأحزاب السياسية لدى جمهور المرشحين وعدم قدرة الأحزاب على تحقيق الجذب الجماهيري وتأكيد وجودها في الشارع السياسي من ناحية أخرى.

بـ الـ جـمـهـورـ الـ مـسـتـهـدـفـ

خاطب ببرامج المرشحين المجتمع المصرى بتركيبته الاجتماعية الأساسية ، لخلق القناعة بالمضمون القيمي الذى ينادى به المرشحون فى الحملات الانتخابية ، ولإيجاد القاعدة الشعبية القادرة على تبني هذا المضمون ، ورغم أن الخطاب الانتخابى للمرشحين لم يحدد بشكل مباشر الثبات الاجتماعية التى يتوجه إليها ، إلا أنه من واقع ما تضمنه الخطاب فى القضايا المختلفة يمكن القول أنه ركز على الفئات التالية:-

الملاحون :-

لعل السمة الغالبة في خطاب المرشحين هو استحواد فئة الفلاحين على اهتمام خاص حيث حظيت على المرتبة الأولى (٣٧٪) من اهتمامات الخطاب الانتخابي ، وقد تمثلت في تطوير أسلوب الحياة الريفية ، وكهربة الريف ، وتحقيق شروة زراعية وإقامة صناعات ريفية حقيقة ، وحماية مكاسب الفلاحين المقررة في قوانين الإصلاح الزراعي وإلغاء القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ والخاص بتعديل العلاقة الإيجارية في

القرية المصرية .

العمال :

لقد حظيت فئة العمال على نسبة (٪٣٠) من مساحة الخطاب الانتخابي بمحافظة الغربية ، وقد تمثلت في الدعوة إلى تحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية عموماً ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات ، ومراعاة البعد الاجتماعي للشخصية التي تنفذها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي تترتب عليها تقليلص أعداد العاملين في الشركات التي سيتم بيعها ، وتوفير الخدمة الصحية للعمال وأسرهم .

الشباب :

لقد حظى الشباب على مساحة لا يأس بها في الخطاب الانتخابي للمرشحين تقدر ب (٪٢١) من مساحة الخطاب الانتخابي ، وقد تمثل اهتمام الخطاب الانتخابي في المطالبة بحل مشكلات الشباب ، والاهتمام بإسكان الشباب ، والتوزع في مراكز الشباب في القرى والمدن ، وحل مشكلة البطالة ولا سيما بطالة المتعلمين ، وفتح مجالات عمل جديدة ، وتيسير منح القروض للشباب ، وتفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية .

المرأة :

شغلت المرأة حيزاً محدوداً من مساحة الخطاب الانتخابي للمرشحين ، إذ أنها استحوذت على (٪١٢) من مساحة الخطاب الانتخابي بمحافظة الغربية ، وقد تمثل ذلك في محاولة تمكين المرأة من العمل السياسي والاجتماعي ، والاهتمام بالمرأة العاملة ، ووضع أولوية تنظيم الأسرة على خريطة التنمية ، والتوزع في إنشاء دور الحضانة ، ومحو أمية المرأة في الريف والحضر .

٢- قضية التنمية البشرية في الخطاب الانتخابي

إن وسائل التنمية ومنجزاتها لا يجب أن تمقاس بما هو اقتصادي فقط ، فهذا القياس يجب أن يشمل أيضاً الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والبيئية ، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة رؤية للتنمية ذات عمق إنساني وهذه الرؤية - التي تعتبر التنمية البشرية صياغة لها - تضع حاجات الناس وتطلعاتهم في مركز عملية التنمية ، والتنمية البشرية ليست مجرد إضفاء وجه إنساني على الاستراتيجيات السابقة للتنمية ، ولا مجرد دعوة إلى نوع من إعادة توزيع الدخول والثروات - فهمى تستوعب - بحكم مدخلها الشامل - كل اختيارات الناس والفرص التي يتطلعون إليها ، والوعى المتزايد بما يكابده الناس من فقر وحرمان .^(٣٠)

ولقد احتلت قضية التنمية البشرية المرتبة الأولى من جملة اهتمام الخطاب الانتخابي بالقضايا التنموية باعتبار أن البشر هم صناع التنمية ، ولقد كان اهتمام الخطاب الانتخابي مركزاً على النقاط التالية :

أ- الصحة :

احتلت الخدمات الصحية المرتبة الأولى من قضايا التنمية البشرية في خطاب المرشحين ، حيث حصلت على (٪٣٥) وقد يرجع ذلك إلى أن الخدمات الصحية بمختلف أنواعها ومؤسساتها تعتبر من أهم الموارد أو المدخلات التي لا بد من توافرها كشرط لتحقيق إشباع الحاجة إلى الصحة لدى الإنسان في المجتمع الريفي والحضري ، وقد ركز الخطاب في هذه القضية على ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي ، وعلى ضرورة توفير العلاج المجاني لغير القادرين ، وعلى التوسع في إنشاء الوحدات الصحية في القرى ، وإنشاء المراكز الطبية المتخصصة ، والقضاء على الأمراض الم-tone .

ب- التعليم :

استحوذت قضية التعليم على اهتمام الخطاب الانتخابي للمرشحين ، حيث جاءت في المرتبة الثانية ، وحظيت على نسبة (٪٣٣) من جملة اهتمام الخطاب

بالتربية البشرية ، لما للتعليم من أهمية محورية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وباعتباره قضية قومية يشغل اهتمام الجميع ، ولقد ركز خطاب المرشحين في هذه القضية على التوسيع في إنشاء المدارس بالقرى والنجوع ، وتخفيض المصاريف الدراسية ، والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية .

ج- الإسكان :

قد جاءت قضية الإسكان لتحتل المرتبة الثالثة بنسبة (٢١٪) من إجمالي قضايا التنمية في الخطاب الانتخابي ، باعتبار أن قضية الإسكان تعد من القضايا الهامة التي تواجه صانعي السياسات العامة في المجتمع المصري . فسياسة الإسكان تتعلق بدور الدولة إزاء إشباع إحدى الحاجات الأساسية لدى المواطنين .

ولقد اهتم الخطاب الانتخابي بضرورة توفير الإسكان الشعبي للشباب أصحاب الدخول المحدودة ، وحل مشكلة العشوائيات ، وتشجيع الإسكان التعاوني .

د- البعد البيئي :

بالرغم من أهمية هذا البعد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، إلا أنه قد احتل المرتبة الأخيرة في اهتمامات الخطاب الانتخابي للمرشحين سواء في المجتمعات الريفية أو الحضرية . ولقد ركز المرشحون في هذا المجال على مشكلة الصرف الصحي وتوفير المياه النقية .

٣- التنمية الريفية كما يعكسها الخطاب الانتخابي

تشير التنمية الريفية - في أحد معانيها المتعارف عليها - إلى التغير الجذري لكافة جوانب الحياة الريفية بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجموع ، بمعنى إحداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي والتركيز على دينстраطية المشاركة ، وقد تمثلت هذه المقوله في المؤلف الموسوم "نحو نظرية في التنمية الريفية toward a theory of rural development" تأليف دى سيلفيا وميهتا ووايجناريجا ، والذي يشير إلى أن التنمية الريفية هي عملية سياسية في وسط ثقافي مصحوبة بالتنقل من

مستوى أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل ، وهي بمثابة تحول اجتماعي يكون فيه الإنسان هو الموضوع والهدف ، فيشارك في صنع القرار على كافة المستويات ، ويعتبر الاكتفاء الذاتي وسيلة وغاية في عملية التنمية الريفية^(٣١) ولقد استحوذت قضية التنمية الريفية على نسبة عالية من مساحة الخطاب الانتخابي بلغت (١٤,١٪) من جملة القضايا التنموية المحورية في الخطاب ، وقد يرجع ذلك إلى الأصول الريفية التي ينتمي إليها معظم المرشحين من ناحية ، ومخاطبة جمهور الفلاحين الذين يشكلون نسبة عالية من دوائر محافظة الغربية من ناحية أخرى ، وقد ركز المرشحون في هذا المجال على موضوعات عديدة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الريفية ، وكان من أهمها الحفاظ على مكاسب الفلاحين من خلال قوانين الإصلاح الزراعي، والمطالبة بتغيير قانون العلاقة الإيجارية الجديد في القرية القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ ، وضرورة تنظيم العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها على أساس العدل والتكافل الاجتماعي.

الأمر الذي يشير إلى إدراك المرشحين بأن التغيير الذي كان أكثر درامية في حياة القرويين مؤخراً هو تداعيات قانون العلاقة الإيجارية الجديد ، ولذلك جاء تركيز المرشحين عليه لكسب ثقة الناخبين وتحقيق الهدف من البرامج الانتخابية، فلقد وضع هذا القانون تحولاً أساسياً في حيازة الأرض الزراعية في ريف مصر ، وعمل على تهميشه الكثير من العاملين بالزراعة ورفع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية ، ومن ثم فقد طالب المرشحون بضرورة توافر فرص عمل بديلة للفلاحين المطروحين من أراضيهم ، كما أوضح الخطاب الانتخابي ضرورة الاهتمام الفعلى بتوزيع الأراضي المستصلحة على الفلاحين المستأجرين الذين أضيروا من تطبيق هذا القانون .

ركزت برامج المرشحين على ضرورة إحداث تنمية شاملة ومتکاملة في الريف المصري ، وذلك بهدف تطوير أسلوب الحياة الريفية ، من أجل التقارب بين القرية والمدينة ، وتحقيق العدالة الإقليمية ، وهي تنمية تقوم بالضرورة على المواجهة

الخامسة لمشاكل الأممية والفقير في الريف وتحقيق المشاركة الوعية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

اهتم الخطاب الانتخابي بضرورة إقامة صناعات ريفية في القرية المصرية ، وتحقيق نهضة زراعية في أساليب الإنتاج الزراعي ، تراعى خدمة التنمية الشاملة وتوفير الغذاء ، وذلك من خلال تطوير تكنولوجيا الزراعة ، والتوسيع في استخدام الميكنة الزراعية .

ركز الخطاب الانتخابي على أهمية نشر الوعي الصحي والاجتماعي بين الريفيين ، والاهتمام الوعي بالبيئة الريفية وعدم تجريف الأراضي الزراعية . وبشير الخطاب الانتخابي في تركيزه على الريف المصري وتنميته إلى ضرورة وضع تصورات واضحة تهدف إلى تحقيق التضامن المجتمعي بالقضاء على الفقر والأمية ونشر الوعي الاجتماعي والصحي ، وجعل وسائل الإنتاج متوفرة لكل الفئات الاجتماعية في القرية ، وما يتطلبه ذلك من تشجيع القرويين على المشاركة الديمقراطية فيما يتعلق باتخاذ قرارات تنموية بشأنهم أو ما يطلق عليها بعض الباحثين بالتنمية الريفية الديمقراطية .^(٣٢)

٤- معوقات التنمية كما يعكسها الخطاب الانتخابي

استحوذت مشكلات ومعوقات التنمية في المجتمع المصري على مساحة كبيرة من الخطاب الانتخابي للمرشحين وذلك بنسبة (٢٨,٢٪) ، ولقد نبين من خلال تحليل مضمون الخطاب أن مشكلة البطالة تحتل المرتبة الأولى فالبطالة أهم معوقات التنمية إذ حظيت على (٤٥,٣٪) من ضمن مشكلات ومعوقات التنمية ، لما تتركه من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واتهمت بعض البرامج - التي تنتهي إلى الأحزاب المعارضة - الحكومة بأنها سبب هذه المشكلة نتيجة سياساتها الاقتصادية الخاطئة ، فلقد أشار أحد المرشحين الذين ينتسبون إلى حزب الوفد إلى أن مشكلة البطالة هي أحد التراكمات التي تركها الحكم الناصري ، والتي ما زالت

تعوق التنمية في المجتمع حتى الآن ، بل وتزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وأوضح الخطاب الانتخابي ضرورة اهتمام الحكومة بتوفير فرص عمل للشباب .

- لقد جاءت المشكلة السكانية لتحتل المرتبة الثانية في المشكلات التنموية التي عرض لها الخطاب الانتخابي ، وذلك بنسبة (٤٠٪٣١) نظراً لارتباطها الوثيق بقضايا التخلف والفقر الذي يرثى على هذه البلاد ، والتي تجد تعبيرها الواضح في ذلك الضغط الذي تزاوله هذه الزيادة السكانية على وسائل الإنتاج والأرض والدخل القومي ، وفرص التوظيف ، والمواد الغذائية ، وإمكانات التعليم والصحة ، والمرافق العامة ، وطالبت البرامج بضرورة تنظيم الأسرة للإسهام في حل المشكلة السكانية في المجتمع المصري .

- وأدت مشكلة الأمية لتحتل المرتبة الثالثة في المشكلات التنموية التي عرض لها الخطاب الانتخابي ، وذلك بنسبة (٢٥٪٢٣) من جملة العوائق التنموية . فلقد أصبحت مشكلة الأمية ترتبط أشد الارتباط بمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخصوصاً قضية التنمية ، حيث يستحيل في أي مجتمع من المجتمعات أن تتم التنمية في غياب وعي المواطن والإنسان بها وبآلياتها وأهدافها ، ولذلك فلقد أوضح الخطاب ضرورة التوسيع في فصول محو الأمية وتعليم الكبار ، ومطالبة الحكومة بتدعم القائمين عليها مادياً ، ومتابعتها في المدن والقرى ، وزيارة الحملات القومية لمحو الأمية .

لكن يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه الدولة في الحملات القومية لمحو الأمية إلا أنه لا يكفي ، ولن تكون له جدوى اجتماعية ومردود إيجابي إذا لم يتفاعل مع الإرادة الشعبية وتبنيه المنظمات الجماهيرية والمهنية والأحزاب السياسية ، وذلك يستلزم أن يصدر القرار السياسي من تلك الهيئات والأحزاب السياسية ويعبر عن إرادتها وطموحاتها ، وذلك لأن القرار السياسي عندما يترجم إلى خطة عمل يجب أن يلاقي استجابة من الأجهزة التنفيذية المسئولة عن وضع

استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار موضع التنفيذ ، وهذا ما تغافله الخطاب الانتخابي للمرشحين .

٥- السياسات الاقتصادية الجديدة في الخطاب الانتخابي

لقد أصبح جلياً أن السياسات الاقتصادية الجديدة والآخذه في تشكيل نظام عالمي جديد يكرس حرية الحركة لاقتصادية النشاط الاقتصادي والتبادل والتدالو على نطاق عالمي ويؤكد مبدأ المنافسة دون أي قيود ، إنما تلقى بآثارها السلبية على كافة المجتمعات ، وقد استحوذت هذه السياسات الاقتصادية الجديدة على نسبة (١٦,٤٪) من جملة اهتمام الخطاب الانتخابي بالقضايا التنموية ، ولقد تبين من خلال تحليل مضمون الخطاب تركيز المرشحين على النقاط التالية :

أ- قضية ارتفاع الأسعار والتضخم:-

لاشك أن خطر التضخم وارتفاع الأسعار الذي تعشه مصر منذ الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات والذي استفحلا بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على نحو واضح في الآونة الأخيرة ، يعد من أخطر الأمور التي تهدد كيان مصر الاقتصادي والاجتماعي . فالتضخم أو الغلاء بات الآن بمثابة القنبلة التي أوضحت على الانفجار ، ورغم الدخان الكثيف الذي أصبح يتتصاعد منها ويكتم الأنفاس ، إلا أن الحكومة ما زالت تغض النظر عن خطورة ذلك .

وقد حظيت قضية غلاء الأسعار والتضخم على مساحة غالبة ضمن اهتمام الخطاب الانتخابي بالقضايا الاقتصادية (٤٨٪)، ويدعو الخطاب في ذلك إلى استقرار الأسعار، وأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى الإجحاف بالطبقات المتوسطة والدنيا ويطالب الخطاب بتخفيف الأسعار للسلع الأساسية حتى يمكن إشباع الحاجات الضرورية للفقراء.

ب- قضية العمالة والأجور:-

احتلت قضية العمالة والأجور نسبة (٣٨٪) من القضايا الاقتصادية في خطاب المرشحين ، وقد قدم الخطاب مجموعة من الاقتراحات للنهوض بأوضاع العمل والعمال

تتضمن ضرورة المحافظة على حقوق العمال من قبل أصحاب الأعمال والتوسيع في تدريب اليد العاملة ، أما بالنسبة للأجور فقد ركز الخطاب على ضرورة ربط الأجور بالأسعار لواجهة الزيادة الملحوظة في نفقات المعيشة ، وكفالة حد أدنى لمستوى المعيشة والمطالبة بزيادة المرتبات والأجور ، وكذلك المعاشات .

جـ- الإصلاح الاقتصادي وأبعاده الاجتماعية :

وعلى الرغم من فداحة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت سياسات الإصلاح الاقتصادي وما أت إليه من اختلالات اقتصادية خطيرة عمقت التبعية الاقتصادية ، وما أدت إليه أيضاً من آثار اجتماعية كانت خطيرة وخصوصاً بالنسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفقر وزيادة أوجه التفاوت واللامساواة ^(٣٣) . على الرغم من ذلك كله نجد أنها لم تستحوذ إلى على نسبة ضئيلة جداً (١٤٪) ضمن القضايا الاقتصادية في الخطاب الانتخابي للمرشحين ، والتي تمثلت في تركيزهم على مشكلة بطالة العمالة ، وطرد العمال من الشركات التي تسعى الدولة لتخفيضها أو التي تم تخصيصها فعلاً سواء في مدينة كفر الزيات أو المحلة الكبرى .

٦- قضايا التنمية السياسية في الخطاب الانتخابي

تشير التنمية في جانبها السياسي العديد من القضايا منها: خلق ثقافة سياسية تتضمن الوعي بضرورة المشاركة في الحياة المجتمعية والإحساس القومي بالمواطنة المسئولة بكل ما ترتبه من حقوق والتزامات ، والقبول بمبدأ المساواة والعقلانية في التفكير والسلوك . مثل هذه العناصر لابد منها إذا ما أريد للمؤسسات السياسية والإدارية الحديثة أن تؤدي وظائفها على نحو مرضي .

وفي كتابه "التحليل السياسي الحديث" أشار "روبرت أ. دال" إلى أن الديمقراطية هي نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون فرص المشاركة في صنع القرارات ^(٣٤) . فالمشاركة ركيزة من ركائز الديمقراطية . ومن ثم فهي تمثل هدف

ووسيلة في نفس الوقت ، أنها هدف حيث يشارك المواطنون في مسؤوليات التفكير والعمل لصالح مجتمعهم ، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويعارضون طرقها وأساليبها وتتآصل فيهم عاداتها وتصبح جزءاً من ثقافاتهم وسلوكهم السياسي^(٣٥) .

والتأمل في قراءة مضمون الخطاب الانتخابي ، يجد أن قضية المشاركة الاجتماعية والسياسية باعتبارها أحد آليات التنمية السياسية لم تستحوذ إلا على نسبة ضئيلة (٨,٥٪) متن جملة اهتمام الخطاب الانتخابي ، وهو أمر غير متوقع من القائمين على هذا الخطاب الذي يعقد الأمل فيهم لصنع القرار السياسي والاجتماعي في المجتمع ، ويشير ذلك إلى غياب الوعي السياسي لدى بعض المرشحين وعدم الفهم السليم لحقيقة وجود الديمocratie .

وأخيرا يمكن القول أن ملامح الوعي التنموي الحقيقي لا يمكن أن يقف عند حد الوردية التي يوردها المرشحون في برامجهم الانتخابية ، ومن ثم فإن الاقتصاد على قياس الوعي التنموي من خلال الخطاب الانتخابي للمرشحين لا يحقق كل الأهداف البحثية المرجوة وذلك للاعتبارات التالية : -

١- أن الخطاب الانتخابي للمرشحين افتقد الحوار ولا شك أن تفعيل الخطاب والدعوة إلى الحوار ، إنما تشير إلى مطلب للمساهمة في الخطاب ومحاولة تقييمه في ضوء تأصيل مساراته وتحقيق مقاصده من الحملات الانتخابية.

٢- تعتبر هذه البرامج من قبيل برامج المناسبات التي سرعان ما تنتهي بانتهاء ظروفها والداعي لها سياسياً واجتماعياً ، غالباً ما تنتطوي هذه البرامج على كثير من المبالغات والمزايدات وربما عدم الصدق - كبعض مقتضيات اكتساب التأييد لها ، غالباً ما تنتهي بعد تحقيق أهدافها .

ومن ثم فقد وجد الباحث لزاماً عليه - تمشياً مع أهداف الدراسة ووفقاً للمفهوم الذي استند إليه - ضرورة المزاوجة بين تحليل مضمون برامج المرشحين، والدراسة الميدانية لعينة من المرشحين ، لقياس اتجاهاتهم الفعلية نحو السياسات التنموية ، وتقديرهم لهذه السياسات في مجتمعهم ، وممارساتهم الواقعية .

سادساً : نتائج الدراسة الميدانية للمرشحين

لقد كان في تصورنا أن يكون عدد مفردات الدراسة (٢٣٦) مفردة ، وهو عدد المرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠ م في محافظة الغربية ، ولكن نظراً لطبيعة الموضوع وحساسيته ، فقد اعتذر البعض عن إبداء الرأي ، وامتنع بعضًا منهم عن تسليم الاستماراة بعد الإجابة عليها بحجة عدم تفرغهم وانشغالهم بالدعائية الانتخابية ، الأمر الذي جعل مجال البحث يقتصر على عينة عشوائية عمدية من المرشحين في مختلف الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية قوامها (٦٠) حالة وذلك بنسبة (٤٪) من جملة المرشحين في كل دوائر محافظة الغربية وهي النسبة التي تعاونت مع الباحث ووافقت على إبداء الرأي والإجابة على استماراة الاستبيان . وقد مثلت هذه العينة كل دوائر محافظة الغربية وقد توزعت كالتالي:-

الدائرة الأولى قسم شرطة طنطا (٥ حالات) ، والدائرة الثانية نقطة شرطة بربما (٤ حالات) ، والدائرة الثالثة نقطة شرطة محلة روح (٤ حالات) ، والدائرة الرابعة نقطة شرطة بشبيش (٥ حالات) ، والدائرة الخامسة مركز شرطة المحلة الكبرى (٥ حالات) ، والدائرة السادسة قسم أول المحلة الكبرى (٤ حالات) ، والدائرة السابعة مركز شرطة زفتى (٣ حالات) ، الدائرة الثامنة نقطة شرطة نهطاي (٣ حالات)، والدائرة التاسعة مركز شرطة السنطة (٦ حالات) ، والدائرة العاشرة مركز شرطة سمنود (٥ حالات) ، الدائرة الحادية عشرة مركز شرطة كفر الزيات (٥ حالات) ، والدائرة الثانية عشرة ومقرها مركز شرطة بسيون (٧ حالات) ، والدائرة الثالثة عشرة ومقرها مركز شرطة قطور (٤ حالات) ، ومن ثم يصبح مجموع حالات الدراسة (٦٠)

حالة فرض حجمها هذا – كما تبين – طبيعة الموضوع وطبيعة الأدوات المستخدمة في جميع البيانات ولا شك أن هذا الحجم للعينة يكفي لبيان المؤشرات التي تسهم في تغطية التساؤلات المطروحة . ولقد استغرق تطبيق الاستبيان حوالي شهرين ونصف وذلك في الفترة من أوائل شهر أغسطس عام ٢٠٠٠ م حتى منتصف شهر أكتوبر من نفس العام .

١- ملامم عامة

كشفت الدراسة الميدانية الراهنة عن بعض المؤشرات التي ينبغي استعراضها واستخلاص ما يمكن أن تنتهي عليه من دلالات ، وقد تضمنت المعطيات الأولية ملامح عينة عن خصائص أفراد العينة ، منها خصائص التركيب العمري وهو توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة ، وفي هذا الصدد كشفت معطيات الدراسة أن أفراد العينة يتراوح أعمارهم بين ٣٠-٧٠ سنة فأكثر ، لكن أعلى النسب تحققت في الفئة العمرية ، (٣٠ و حتى أقل من ٣٠ سنة) إذ بلغت (٦٠٪) وهذا يؤكد ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في الترشيح للانتخابات البرلمانية .

وإذا انتقلنا إلى توزيع أفراد العينة طبقاً للحالة الزواجية فإننا نجد أن نسبة المتزوجين يشكلون الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبتهم (٩٠٪) من إجمالي حجم العينة . ومن ناحية النوع نجد أن نسبة النساء في العينة لا تتعدى (٣٣٪) من إجمالي حجم العينة ، في مقابل (٦٧٪) للذكور ، الأمر الذي يشير إلى هشاشة دور المرأة في العمل السياسي ولا سيما في الترشح للمجالس النيابية ، يحدث هذا رغم ما تشير إليه أدبيات التنمية من ضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي .

ومن بين المعطيات الأولية التي حرصت الدراسة على إبرازها مستويات الدخل الشهري لأفراد العينة ، وقد كانت أعلى الفئات عدداً هي التي بلغ دخلها (٣٠٠ - ٣٩٩ جنيهاً) وهي تمثل (٣٣٪) من إجمالي حجم العينة ، يليها فئة الدخل (٥٠٠ جنيهاً فأكثر) إذ بلغت (٦٧٪) من إجمالي حجم العينة . الأمر الذي يشير إلى

غالبية المرشحين من ذوى الدخول المرتفعة .

وبخصوص توزيع العينة طبقاً للمهنة ، فقد تبين أن (٢٥٪) من المرشحين يعملون بالمحاماة ، (٣٣٪) منهم رجال أعمال ، (٦٧٪) أطباء ، (١٥٪) تجار ، وقد تقارب الفئات الأخرى في معدلاتها . ولم يكن من بين المرشحين من يقع في فئة العمال الزراعيين أو عمال الخدمات ، ومن ثم فإن العمال وال فلاحين بالمعنى المباشر الضيق لهذه الألفاظ ، لا بمقتضى التعريف القانوني للعمال وال فلاحين هم في حقيقة الأمر غائبون تماماً عن المشاركة في الترشيح لمجلس الشعب ، لذلك فإن نسبة الـ ٥٠٪ التي اشترطها الدستور وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب والتي نص عليها في عهد الرئيس عبد الناصر لحفظها على مكاسب العمال وال فلاحين ولدفعهم إلى المشاركة في حلبة الممارسة السياسية يتم التلاعيب بها الآن لصالح النخبة السياسية والاقتصادية والطبقية المسيطرة .

وإذا انتقلنا إلى توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية نجد أن نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية هي أعلى النسب حيث بلغت (٦٧٪٣٩٪) تليها نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة إذ بلغت (٣٣٪٢٨٪) ، تليها نسبة من يجيدون القراءة والكتابة إذ بلغت (٣٣٪١٨٪) ، بينما جاءت المستويات التعليمية الأخرى بنسب متقاربة (انظر الجدول رقم ١٢ في الملاحق) ، ولم يكن بين العينة أحد من الأميين . وهذا أمر طبيعي وفق ما اشترطه قانون مجلس الشعب في مادته الخامسة من ضرورة إلماج المرشح بالقراءة والكتابة .

ومن بين المعطيات الأولية التي حرصت الدراسة على إبرازها وسائل الإعلام التي يحرص على متابعتها المرشحون ، باعتبارها تلعب دوراً محورياً أيضاً في تشكيل الوعي التنموي ، وقد اتضح أن التليفزيون يأتي في مقدمة الوسائل الإعلامية التي يقبل عليها المرشحون ، وتأتي الصحف القومية والحزبية في المرتبة الثانية ، بينما يحتل الراديو المرتبة الثالثة من بين الوسائل الإعلامية التي يستخدمها المبحوثون ، أما

المجلات فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من بين الوسائل الإعلامية ، وتفق هذه الدراسة مع نتائج الدراسة التي قام بها "بسيونى حماده" حول دور وسائل الإعلام في المشاركة السياسية ^(٣٦) .

وبخصوص توزيع أفراد العينة وفقاً للموطن الأصلي تبين أن حوالى (٦٦,٦٧٪) يعيشون في المدن ، بينما (٣٣.٣٣٪) يعيشون في القرى ، يحدث هذا رغم أن الأصول الريفية هي السائدة بين المرشحين ، كما يشير جدول رقم (١٣) ، ولكنهم يفضلون الإقامة بالمدن لما تتمتع به من خدمات تنمية .

٢- الوعي بمفهوم التنمية وخصائصها

لا شك أن الوعي التنموي هو الوعي الأكثر شمولاً للتنمية ، والذي يبرز العلاقة الديناميكية بين الوعي والتنمية على مستوى الإدراك والتصور ثم التأثير في برامج وعمليات التخطيط والتنمية في المجتمع ، وعندما طلبت الدراسة من أفراد العينة الإجابة على سؤال : ما هو معنى التنمية؟ كان الهدف من وراء هذا السؤال استطلاع بعد هام من أبعاد الوعي التنموي والذي يعني ولو ضمناً بعض أبعاد الوعي بالتلخّل وشروطه وضروراته تجاوزه .

ولقد أوضحت معطيات الدراسة أن ثلث أفراد العينة لم تعط أي إجابة على هذا السؤال ، في حين أجاب (٥٠٪) من إجمالي أفراد العينة إجابات من قبيل الإجابات التالية :-

"التنمية هي الخير والصلاح" ، "التنمية هي زيادة المرتبات" ، "التنمية هي زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وارتفاع دخول الناس" ، "التنمية هي ارتفاع مستوى المعيشة ، "التنمية هي زيادة الخدمات" ، "التنمية هي زيادة عدد المدارس والإنارة في القرى" ، "التنمية هي مساعدة الفلاحين والناس الغلابة" ، "التنمية هي الاهتمام بالأرض الزراعية" ، "التنمية هي التقدم والرقي" ، بينما كانت الإجابات الصحيحة التي تعد شاملة نسبياً ، والتي يمكن اعتبارها أقرب إلى الوعي الحقيقى

للتنمية لا تتعدي أصابع اليدين ، الأمر الذي يشير إلى قصور وعي المرشحين حول معنى التنمية ، مما يعني أنه إذا قدر لهم النجاح فإن دورهم التنموي سوف يتصرف بالهشاشة والهامشية وهذا أمر جد خطير .

وعند سؤال المرشحين حول التوجه الاجتماعي للتنمية والذي يمكن التعبير عنه بسؤال التنمية لن ؟ كان من الطبيعي في غياب التصور الواضح لمعنى التنمية أن نجد ٤٥٪ من المرشحين لا يعرفون التنمية لن ؟ في مقابل ذلك أوضحت الإجابات أن نسبة (٣٥٪) من إجمالي حجم العينة ترى أن التوجه في التنمية يجب أن يكون للطبقات الممحورة والأكثر حاجة ، بينما نسبة من حددوا توجه التنمية نحو المجتمع ككل (٢٠٪) من إجمالي حجم العينة . وهو أمر يشير إلى قصور وعي المرشحين حول إدراك وتصور للطبقات والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة لثمار التنمية في المجتمع المصري .

ويبدو جلياً أن هناك تناقض بين هذه الإجابات وبين مضمون الخطاب الانتخابي للمرشحين الأمر الذي يؤكد أن هذه البرامج لا تدل على وعي تنموي حقيقي للمرشحين ، فهى برامج أعدت للدعائية الانتخابية ولا تخلو من مزايدات سياسية تصبغها بعض الاصطياغ ، وتبعدها في الوقت نفسه عن الرؤى والماضي والأفعال الحقيقة لواقع المرشحين .

ولا شك أن الفهم الحقيقي لظواهر الحياة الاجتماعية لا يمكن أن يفسر إلا في ضوء علاقتها بغيرها من الظواهر ، ومن هنا فقد حرصت الدراسة الراهنة على الكشف عن العلاقة بين المواقف والاتجاهات ببعض التغيرات الأساسية كالدخل والتعليم وغيرها من التغيرات وذلك على افتراض أن مثل هذه التغيرات ربما يترك أثراً معيناً في بلورة اتجاه المرشحين نحو قضايا الدراسة ، ومن هنا فإننا سوف نقوم بتحليل المعطيات الميدانية على النحو البسيط من ناحية ونبحث عن العلاقة بين بعض التغيرات كلما كانت هناك ضرورة من ناحية أخرى .

و حول معرفة العلاقة بين توجه التنمية والدخل الشهري للمبحوثين أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن (٥٧٪) من الذين أشاروا إلى توجه التنمية للطبقات الفقيرة يقعون في فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنيهها شهرياً ، بينما (٨٠٪) من المرشحين الذين أشاروا إلى توجه التنمية لكل المجتمع يقعون في الفئات الداخلية العليا . الأمر الذي يشير إلى ارتباط التوجه الاجتماعي للتنمية بالنشأة الطبقية للعينة .

والأمر الذي لا مندوحه عنه ، أن أية استراتيجية تنمية تكون أكثر فاعلية وأكثر قابلية للنجاح ، كلما كانت أهدافها أكثر ارتباطاً بمصالح الغالبية من السكان ، وهذا من شأنه خلق تأييد شعبي لاستراتيجية التنمية من ناحية وخلق الوعي والداعية للمشاركة في جهود التنمية من ناحية أخرى ، ومع أن أدبيات التنمية ، بما في ذلك بعض أنصار الكلاسيكية الجديدة ، أوضحت أن تحقيق النمو وغياب العدالة الاجتماعية أمور غير واقعية وذات مثاب ، فإن النسبة الغالبة (٥٨,٣٣٪) من المرشحين أشارت بأن التنمية تهدف إلى النمو الاقتصادي ، بينما أشارت (٦٧,٢٦٪) أن التنمية تهدف إلى تحقيق العدالة في التوزيع بينما لا تتعدى نسبة الذين أشاروا إلى أن التنمية لابد أن تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع (١٥٪) من إجمالي حجم العينة ، رغم أن إدراك ضرورة النمو مع العدالة هو الذي يقرب فهم التنمية من الوعي الحقيقي ببعض أهدافها . الأمر الذي يشير إلى قصور واضح في وعي المرشحين بأهداف التنمية في المجتمع المصري . فالتنمية ليست نمواً اقتصادياً فحسب ، ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة في التوزيع ، وبدون جهود مناسبة للصحة أو التعليم ، وبدون اهتمام باحتياجات أهل الريف ، وبدون اهتمام كاف لتحسين نوعية الحياة أو مستوى المعيشة ، صحيح أن النمو الاقتصادي كما نعلم ضروري ، ولكن وحده يعتبر بعيداً عن الوعي الشامل بأهداف التنمية الحقيقة .

ومن الطبيعي أن يكون التعليم متغيراً هاماً في مجال الوعي بأهداف التنمية

باعتباره أهم العوامل الأساسية في تشكيل هذا الوعي ، ويعتبر أيضاً أحد الأعمدة الرئيسية التي تدور حوله عملية التنمية ، ومن خلاله يصنع الإنسان قيمة الروحية والفكرية والمادية ، ويترجم فلسفته إلى أنماط سلوكية وموافق حياتيه والتي تتمثل في ترشيد الوعي والاتجاه وال موقف من قضايا التنمية .

ولمعرفة مدى علاقة متغير التعليم بالوعي بأهداف التنمية بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرشحين كلما كانوا أكثر وعيًا بضرورة تحقيق النمو مع العدالة التوزيعية ، حتى تؤتي التنمية ثمارها وتحقق أهدافها المنشورة ، وقد كانت العلاقة (٦٤٪) وهي علاقة قوية .

ولا شك أن الوعي بالتنمية وأهدافها يتطلب إدراك المشكلات والتحديات التي تعرقل مسيرة التنمية في المجتمع المصري تلك التحديات التي اسهم في وجودها الاستعمار والتبعية في تفاعلها مع العوامل البنائية الداخلية. وقد أشار (٤١٪) من أفراد العينة أن البطالة تحتل المرتبة الأولى من جملة المشكلات التنمية ، والمؤكد أن تنامي هذه المشكلة واستمرار تفاقمها مع مرور الوقت إنما يمثل هدرًا لموارد الدولة والإمكانيات المادية التي أنفقت على تعليم الشباب المتعطلين من ناحية ، وهدرًا للموارد البشرية التي هي أهم موارد تمتلكها مصر من ناحية أخرى .

كما احتلت مشكلة تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتدھور أوضاع الفقراء ومحدوبي الدخل المرتبة الثانية في الترتيب القيمي لمشكلات التنمية في المجتمع المصري بين المرشحين حيث بلغت (٢٥٪) من إجمالي حجم العينة، فلا شك أن سياسات التكيف الهيكلي التي أتبعتها الدولة قد أدت إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتوسيع الهوة بين الطبقات الاجتماعية ، ولم تقتصر أثار هذه السياسات على الطبقة الدنيا فحسب، بل شملت فئات واسعة من المواطنين واتساع نطاق ظاهرة التهميش الاجتماعي في الريف والحضر .

وقد احتلت المشكلة السكانية المرتبة الثالثة من مشكلات التنمية في المجتمع المصري في رأي المرشحين ، فقد أشار (٢٠٪) منهم إلى أن زيادة السكان مع قلة الموارد في المجتمع المصري تعرقل مسيرة العملية التنموية ، وأنها السبب في كل المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، ابتداءً من الأممية ومروراً بمشكلة الإسكان والبطالة وانتهاءً بانخفاض وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية ، وتنتفق هذه الرؤية مع كثير من رؤى الباحثين في هذه المسالة والذين يرونها عاملاً فاعلاً ومتغيراً مستقلاً في إحداث التنمية ، لكن من الواضح أن التشابكات التنموية عديدة ومتداخلة ، فآثار السكان على التنمية متعددة . كما تمارس التنمية أيضاً آثاراً على التغيرات السكانية من خلال تأثيرها على معدلات الخصوبة والوفيات .

وبسؤال المرشحين عن الدور الذي يمكن أن يقوموا به لحل مشكلات التنمية كان هناك شبه إجماع على أنه ليس باستطاعتهم عمل شيء في الفترة الحالية ، ولكنهم سوف يطرحون هذه المشكلات على المسؤولين في مجلس الشعب أن قدر لهم النجاح ويطالبون الحكومة بالعمل الفوري على مساعدة شباب المنطقة للحصول على فرصة عمل . والتوسيع في البرامج الإنمائية .

٣- الوعي بالسياسات الاقتصادية الجديدة

شهد الاقتصاد المصري في سنواته الأخيرة تغييرات هيكلية جذرية تمثل خطها العام في انسعى الدّلّوب والجاد للاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ، وذلك من خلال تبني برامج المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لسياسات التكيف الهيكلي . وتعد برامج الخصخصة أحد عناصر ومكونات سياسات التكيف الهيكلي التي تبدأ بعلاج قضايا نقدية ومالية وتنتهي ببرنامج تحويل ملكية الدولة في الشركات والهيئات إلى ملكية خاصة .

ومن هنا لابد من معرفة مدى وعي المرشحين بهذه السياسة ، وكمدخل لهذا حاولت الدراسة استكشاف ما يمكن أن تؤديه سياسة الخصخصة في دفع أو تعويق

عملية التنمية من وجهة نظر المرشحين والتي أوضحت أن (٣٣٪، ٢٣٪) وجدوا أن التخصيصية لا تدفع عمليات التنمية ، وقد أشار (٦٧٪، ٦٦٪) أنها تدفع التنمية إلى حد ما بينما أشار (١٠٪) أنها تدفع التنمية ، أما نصف العينة فليس لديها إجابة أو وعي بتأثير سياسة الخصخصة على التنمية في المجتمع المصري ، ويدعم ذلك أيضاً قصور وعيهم بالآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح والخصوصة ، وبالرغم مما تركته سياسات الإصلاح الاقتصادي من آثار اجتماعية واقتصادية فارحة وزيادة ملحوظة في معدل البطالة نجد أن (٣٤٪، ٥٨٪) من المرشحين في محافظة الغربية لم يدركوا هذه الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي ، بينما أوضحت نسبة قليلة (٣٣٪، ٨٪) أن أهم سلبيات الإصلاح تمثلت في تفاوت الدخول بين الفقراء والأغنياء في مقابل ذلك أشارت (٣٠٪) أن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي كان فادحاً لما خلقته هذه السياسات من تفشي لظاهرة البطالة في المجتمع المصري في الريف والحضر . ولا شك أن مشكلة البطالة قد طرحت نفسها على بساط البحث السياسي والتنموي في الفترة الآنية ولمحاولة معرفة مدى وعي المرشحين بأسباب المشكلة أوضحت الدراسة أن (٦٠٪) من إجمالي حجم العينة يرون أن مشكلة البطالة كان من أهم أسبابها تطبيق قانون العلاقة الإيجارية الجديد ، بينما جاءت الزيادة السكانية وعدم التزام الدولة بتعيين الخريجين وتطبيق برامج الخصخصة من الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة وذلك بنسب متقاربة (انظر جدول رقم ١٩) في الملاحق .

وإذا انتقلنا من الواقع المحيط وتشخيصه إلى أساليب حله فنجد أن (٦٧٪، ٦٦٪) يرون أن الحل يمكن في إلغاء قانون العلاقة الإيجارية الجديد في القرية ، والذي أدى إلى تدهور العمالة الزراعية وعدم كفاية العمل ، بينما أشار (٣٣٪، ١٨٪) إلى ضرورة عمل مشروعات صغيرة للشباب بينما طالب (١٥٪) بضرورة توظيف الخريجين وتدخل الدولة لمحاولة إيجاد فرص عمل للشباب كل ذلك سيؤدي حتماً إلى حل مشكلة البطالة .

٤- وعى المرشحين بالمشاركة الشعبية ودورها في التنمية

تتطلب عمليات التنمية والنهوض بالمجتمع انخراط أبناء هذا المجتمع في كل أوضاعه وأحداثه ، وأن يتبع كل ما يطرأ على مسرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من متغيرات وما يتخذ حيالها من إجراءات ، أو قرارات، بحيث لا يتخذ قرار والناس غائبون عن مضمونه بعيدون عن أهدافه ، ولعل مثل هذا الاهتمام يجعل الناس يدركون الأبعاد الاجتماعية لهذه القرارات، ويكتشفون ما إذا كانت تمس مصالحهم أم أنها تعلق من شأن المجتمع ، وتدفعه قدما إلى الأمام. وقد قدمت لنا بعض مقولات الاتجاه الماركسي الجديد – الذي استندنا إليه في التوجيه النظري للبحث – رؤية نظرية ركزت على ضرورة توافر الكوادر السياسية الوعية بأهمية المشاركة الشعبية ، وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن (٦٥٪) يؤيدون ضرورة المشاركة في التنمية في مقابل (٣٥٪) لا يؤمنون بضرورة المشاركة في التنمية ، وهو أمر غير متوقع من عينة تتشكل أساساً من مجموعة من المرشحين والذي يعقد فيهم الأمل في المشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي ، ولعل هذا ما جعل دور المؤسسة التشريعية في العملية السياسية تتسم بصفة عامة بالضعف والهشاشة ، فلقد خلصت دراسة أعدها مجموعة من الباحثين لقياس فاعلية المؤسسة التشريعية^(٢٧) وذلك عن طريق التحليل الكمي والكيفي لأنشطة المجلس خلال الخمسين جلسة الأولى من الجلسات التي عقدها في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس . إلى عدة نتائج أبرزها ضعف مشاركة أعضاء المجلس في أنشطته ، فنسبة المشاركين في أنشطة المجلس بما في ذلك المشاركين لمرة واحدة لم تتجاوز (٥٠٪) من عدد أعضاء المجلس وهو ما يعني أن نصف قوة البرلمان تبدو خارج نطاق المشاركة الإيجابية بمختلف صورها .

ولا شك أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة الوعى

التنموي ، وتعتبر بمثابة محدد من محداته ، والتي ترتبط بالوجود الاجتماعي للأفراد ومنها التعليم ، فلقد أوضحت البيانات المستمدة من الجدول رقم (٢٢) انخفاض مستوى الوعي بأهمية المشاركة الشعبية ودورها في التنمية لدى المرشحين من ذوى المستويات التعليمية المنخفضة ، وارتفاع درجة الوعي التنموي لارتفاع مستوى التعليم لديها ، وكانت العلاقة (٥٧،٠) وهى علاقة قوية . الأمر الذى تشير دلالته إلى الدور الذى يلعبه التعليم فى تشكيل الوعى التنموي وإنضاجه .

ويمثل الوعى السياسى جزءاً من الوعى الاجتماعى للأفراد ، إلا أن هذا الوعى يرتبط بدرجة أو بأخرى بفاعلية النظام السياسى ذاته داخل هذا المجتمع ، وعن وعي المرشحين بأسماء الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية المصرية وقت إجراء انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م ، نجد أن غالبية المرشحين لم تذكر إجابة صحيحة حول أسماء الأحزاب السياسية الموجودة ، فنجد أن (٣١) مرشحاً ذكرروا حزب واحد وهو الحزب الوطنى الديمقراطي ، (خمسة عشر مرشحاً) قالوا حزبين هما الحزب الوطنى الديمقراطي ، وحزب الوفد الجديد ، (وعشرة مرشحين) قالوا ثلاثة أحزاب وهى الحزب الوطنى الديمقراطي وحزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوطنى التقدمي ، وذكر (خمسة مرشحين) أن هناك أربعة أحزاب ، ولم يذكر إلا مبحثان فقط الأسماء الصحيحة للأحزاب السياسية الموجودة في الفترة الحالية ، وهى خمسة عشر حزباً وقت إجراء الدراسة .

الأمر الذى يشير إلى قصور وعي المرشحين لمجلس الشعب من ناحية ، وضعف وغياب القواعد الجماهيرية للأحزاب السياسية من ناحية أخرى .

ويرتبط بما سبق عدم حرص غالبية المرشحين على الانتماء لأى حزب من الأحزاب القائمة ، حيث بلغ جملة المنتجين (٢٥٪) وحتى الأعضاء فإن كمعظمهم ينتمون إلى حزب الأغلبية وعضوو يتم لهم فيه ليست عضوية نشطة أو دينامية ، وفي بعض

الحالات لم تتم عن قناعة بهذا الانتماء أو رغبة في ممارسة دور واضح ، ومن بين هذه النسبة الضئيلة نجد (٤٦,٦٧٪) منهم يرون أن الانتماء كان بهدف تقديم خدمات معينة ، بينما رأى (٢٠٪) منهم أن هدف العضوية هو تسهيل مطالب خاصة ، كما ذهب (٣٣,٣٣٪) أن العضوية تكتسبهم نوعاً من الوعي السياسي .

ولعل ما كشف عنه استطلاع الرأى الذى أجرى حول المصريين والسياسة^(٣٨) ، يدعم ما توصلنا إليه ويلقى الضوء على المشاركة السياسية لدى صناع القرار والجماهير أيضاً ، فلقد تم خصت نتائج الاستطلاع عن نسب صارخة الارتفاع (٤٦٪) من المحبوبين عن الاستطلاع كانت ليست لهم دارية أو رأى فى مجرد ما إذا كان هناك حزب أو تيار سياسى يعبر عنهم ، وبالتالي فهم لا يشتركون فى أى من الأحزاب القائمة ، وهو ما وصفته الدراسة بالاستقالة عن الحياة السياسية أو العزوف عن السياسة .

وهكذا يمكن القول أن الأحزاب السياسية في مصر لا تمثل بوضعيتها الراهنة قنوات فعالة للمشاركة السياسية سواء من خلال استقطاب المواطنين في صفوفها وتنشئتهم سياسياً أو تدريبهم على المشاركة العامة وممارسة العمل السياسي من داخل البرلمان .

خاتمة البحث

لقد أصبح من المسلم به أن قضية التنمية ، قضية علم ، وقضية سياسة في الوقت نفسه ، ولم يعد من المقبول أن يتخلف العلم انتظارا للنتائج التجارب ، وكذلك لم يعد من المقبول أن تجرب السياسة أو تخطط في غيبة العلم ، ولقد حاول البحث الراهن استطلاع ملامح الوعي التنموي لدى بعض المرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠ في محافظة الغربية ، وذلك من خلال تحليل مضمون البرامج الانتخابية ، واستمرارة استبيان مقتنة وجهت إلى المرشحين بمحافظة الغربية ، وقد أوضحت الدراسة ما يلى :-

- إنه على الرغم من أهمية ضمان تمثيل شعبي ونيابي حقيقي لطبقية العمال وال فلاحين ، وخصوصا في ظل التحولات العاصفة في كافة الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضد مصالح ومتطلبات هاتين الفئتين مع صدور قوانين العلاقة الايجارية بين المالك المستأجر ، وبيع القطاع العام وإهانة الحقوق النقابية للعمال ، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية للمرشحين قد أوضحت أن العمال وال فلاحين بالمعنى الحقيقي غائبون عن الترشيح لمجلس الشعب ٢٠٠٠ بمحافظة الغربية .

الأمر الذي يقتضي حوارا وطنيا جادا حول هذا الموضوع ، وان يتم ذلك في إطار جدل وطنى حول أطر ومقومات الحياة البرلمانية المصرية في الفترة الآنية .

- أوضحت الدراسة الميدانية قصورا واضحا في الوعي التنموي لدى المرشحين لمجلس الشعب ٢٠٠٠ بمحافظة الغربية والتي تمثل في عدم المامهم بالمعنى الحقيقي للتنمية واحتزاز العملة كلها في بعد واحد من أبعادها ، وعدم القدرة على تحديد أهدافها ، وعدم تحديدهم للطبقات الأكثر حاجة لتجهيز التنمية ، وعدم إدراكهم الكامل للمعوقات الأساسية التي تعرقل التنمية وتعترض مجريها في مجتمعهم المحلي . ولا شك أن غياب الوعي التنموي من جانب المرشحين يحول دون الديمقراطية المنشودة والاستفادة من مزاياها المتعددة .

- احتلت القضايا الاقتصادية حيزاً كبيراً من اهتمام الخطاب الانتخابي للمرشحين ، وقد تمثلت في قضية ارتفاع الأسعار ، وقضية العمالة والأجور ، وقضية الإصلاح الاقتصادي وأبعاده المجتمعية ، وإن كانت القضية الأخيرة لم تحظ بالاهتمام الكافى من المرشحين رغم أهميتها وآثارها السلبية على العمال بالمدن الصناعية ، كمدينة المحلة الكبرى وكفر الزيات بمحافظة الغربية .

الأمر الذى يتطلب ضرورة تفعيل دور الدولة فى عملية التنمية ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات فى المجتمع المصرى .

- إن الوعى بالتنمية وأهدافها يتطلب إدراك التحديات والمشكلات التى تعرقل مسيرة التنمية فى المجتمع المصرى ، تلك التحديات التى أسهمت فى وجودها الاستعمار والتبعية فى تفاعلها مع العوامل البنائية الداخلية ، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك بعض المشكلات التنموية تأتى فى مقدمة اهتمامات المرشحين لمجلس الشعب كمشكلة البطالة وهم فى ذلك يدركون أبعادها التاريخية وآثارها البنائية على مختلف مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى كان من ضمن أسبابها مجموعة السياسات والممارسات التى طفت على المجتمع المصرى منذ التسعينيات وتركت آثارها على التنمية بأبعادها المختلفة ، فالمؤكد أن تنامي هذه المشكلة واستمرار تفاقمها مع مرور الوقت إنما يمثل هدرأً لموارد الدولة وهدرأً للموارد البشرية التى هي أهم موارد تمتلكها مصر.

- إذا كان الحزب السياسي يمثل أهم أدوات تشكيل الوعى السياسى والتنموى ، ويتم ذلك من خلال آليات وقنوات عديدة مثل انضمام المواطنين إلى عضوية الأحزاب ومشاركتهم فى أنظمتها ومشاركة الأحزاب فى الانتخابات ، فقد أوضحت الدراسة أن الأحزاب السياسية فى مصر لا تمثل بوضعيتها الراهنة قنوات فعالة للمشاركة

السياسية سواء من خلال استقطاب المواطنين في صفوفها ، وتنشئتهم سياسياً أو تدريبهم على المشاركة العامة وممارسة العمل السياسي من داخل البرلمان ، ولا تعبّر عن قوى اجتماعية حقيقة ، الأمر الذي يشير في جوهره أن الحياة الحزبية المصرية في صورتها الراهنة ينبغي أن تكون موضعاً لإعادة النظر ، وذلك من خلال تعديل قانون الأحزاب السياسية على النحو الذي يوسع من مجال حرية تشكيل الأحزاب ، يسقط القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب وممارستها التي تحد من دورها في الحياة السياسية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتعمّن على الأحزاب نفسها تطوير أطروحاتها الفكرية وهيأكلها التنظيمية ، والتحرك لتوسيع قواعدها الاجتماعية واستقطاب قطاعات من الجماهير وبخاصة من الشباب في صفوفها .

- أوضحت دراسة تحليل المضمون أن قضية التنمية السياسية لم تحظ باهتمام كبير من جملة مساحة الخطاب الانتخابي ، وهو أمر غير متوقع من القائمين على هذا الخطاب باعتبارهم قاطرة التغيير الاجتماعي في المستقبل ، ويفكّر ذلك أيضاً ما أوضحته لنا نتائج الدراسة الميدانية من انخفاض مستوى المشاركة لدى المرشحين سواء في الأحزاب السياسية أو المشاركة في البرامج الإنمائية ، وإذا كان هذا هو أمر المرشحين والذين يعقدون لهم الأمل في صنع القرار السياسي والاجتماعي ، فإنه بجانب توضيحه للسلبية التي يتصفون بها ، يلقي ضوءاً خطيراً على مستقبل الحياة البرلمانية في المجتمع المصري .

المراجع

- ١- عبد الباسط عبد المعطى ، في التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
- ٢- عبد الباسط عبد المعطى : "المشتغلون بالتنمية بين تردید الزيف والوعي به ، دراسة استطلاعية لوعى مجموعة من المشتغلين بالتنمية في المجتمع العربي" في كتابة : الوعي التنموي العربي ، ممارسة بحثية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٤٤ - ١٤٦ .
- ٣- عبد الهادى الجوهرى : "تحليل اجتماعى سياسى لانتخابات مجلس الشعب المصرى سنة ١٩٩٥" في كتابه : أصول علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٢١ - ١٣١ .
- ٤- سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠ . ص
- ٥- إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ . ص ٦٤٤ .
- ٦- لمزيد من التفاصيل انظر :
- انعام عبد الجواد : "في الوعى بمشكلات التعليم فى القرية المصرية دراسة استطلاعية" ، مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل ، ١٠-١٢ أبريل ، ١٩٩٤ ، الجزء الثاني . إشراف محمود عودة ، الهام عفيفى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .
- عبد الباسط عبد المعطى : "التعليم وتزييف الوعى الاجتماعي" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد ٤ - المجلد ١٢ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٦ - ٧٦ .
- ٧- انظر:-
- Jones, H., *Social Welfare in Third World Development* , Macmillan press , London , 1990 , p. p: 3-8 .
- سيد جاب الله : "التنمية واسباب الحاجات الأساسية في الريف المصري" مجلة كلية الآداب - جامعة طنطا ، العدد العاشر ، يناير ١٩٩٦ .
- Serageldin, L ; " Sustainable Development from Theory to practice" *Finance and Development*, vol 33 , 1996, p: 3

Bojo, J et al; *Environment and Development: An Economic Approach* , kluwer Academic publishers, London, 1992 . p.p 14-15 .

Chichilmisky,G; “ What’s Sustainable Development ? ” -١٠
Land Economics, Vol 73, November 1997 , p 467 .

١١- عبد الباسط عبد المعطي : الوعي التنموى العربى ، ممارسة بحثية ، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٥ .

١٢- سمير نعيم : النظرية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

١٣- انظر :

جوناثان تيرنر : بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠٤-١٠٣ .

- Ruschemeyer . D , et al ; *Capitalist Development and Democracy*, Polity Press , Oxford , 1992 , p.p 51-53 .

١٤- على عباس مراد : الطبقات والصراع الطبقي فى الأيديولوجية العربية الشورية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٤ . ص ١٢٥ .

١٥- للمزيد من التفاصيل انظر : -

- Steven, L, “ Power “ *Reading In social and political Theory*, Black Well Publishers, Oxford, 1994. p.p 200-203.

- عبد الباسط عبد المعطي : فى التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ، مرجع سابق ،

١٦- نادية نور الدين أبو غازى : ”الدولة والثقافة فى مصر ، دراسة السياسة والثقافة وانعكاساتها على البنية الفكرية ، ١٩٧٠- ١٩٨١ ” ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٤ .

Poulantzas, N; *Political Power and Social classes; New left* -١٧
Book , London 1973. P204.

١٨- سمير أمين : التطور اللامتكافي ، ترجمة برهان غليون ، الطليعة بيروت ، ١٩٨٠ ،
المقدمة .

١٩- عبد الباسط عبد المعطي : ”مقولات وفرضيات حول تطور حركة المجتمع المصرى كإطار لفهم
حركة القرية المصرية” فى عبد الباسط عبد المعطي (محرر) مستقبل القرية المصرية ، المركز

- القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٣ .
- ٢٠- قبارى إسماعيل : علم الاجتماع السياسى وقضايا التخلف والتنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣٠ .
- ٢١- عبد الباسط عبد المعطى : توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٨٨ .
- ٢٢- سيد جاب الله : " الفقر ومصاحبته فى المجتمع الحضري ، دراسة ميدانية لمنطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا ، مجلة كلية الآداب - جامعة طنطا (ع) ١٩٩٤ ، ص ص . ٢١٨ - ٢٣٨ .
- ٢٣- محمود الكروى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص . ٢٢٩
- ٢٤- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- فاروق شوقي البوهى : " التعليم بين تزييف وتنمية الوعى السياسي لدى المتعلمين (دراسة تحليلية) " ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد (٢٢) ، السنة التاسعة ، سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ١٠١-٧٠ .
- كمال المنوفى (محرر): التعليم والتنشئة السياسية فى مصر. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤ .
- ٢٥- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- سيد جاب الله : "أساليب الاتصال والتنشئة السياسية ، تحليل سوسنولوجى دور الصحافة الإقليمية فى التنشئة السياسية فى مجتمع محلى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد العاشر ، يناير ١٩٩٧ .
- عبد الفتاح عبد النبى : "تأثير وسائل الإعلام فى القرية المصرية . الواقع والمستقبل " ، في : محمود عودة ، وإلهام عفيفي (محررين) ، مؤتمر القرية المصرية : الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ص ص ٧٠٦-٧٠٣ .
- ٢٦- عبد الباسط عبد المعطى : الإعلام وتزييف الوعى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٢-٩٩ .
- ٢٧- أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (١١٧) ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ١٨٨ - ١٨٩ .

- ٢٨- لمزيد من التفاصيل أنظر :
- علا أبو زيد : "الإطار القانوني والسياسي للتعديدية الحزبية في مصر من ١٩٧٦ - ١٩٩٢" في مصطفى السعيد ، كمال المنوفى (محررين) حقيقة التعديدية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٦٧ - ١١٦ .
 - على الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٩ ، مركز البحث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
 - محمد على محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي : دراسة في طرائق البحث وأساليبه ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ص ٣١٥ - ٣١٨ .
 - ٣٠- معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١ .
 - ٣١- بوتاوجناراجا : استئصال الفقر: دروس من الصين وكوريا الجنوبية في الخمسينيات والستينيات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد ١٤٨ ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ٥٤ .
- Fox, J "Democratic Rural Development," *development and Change*, vol 23, 1992, p 200 .
- ٣٢- لمزيد من التفاصيل أنظر :
- Korayem , K , Structural Adjustment , Stabilization Polices and The Poor In Egypt , *Cairo Paper In Social Sciences* , vol 18 , No 4 , Auc . Cairo, 1995 .
 - Engberg . p . et al , *Limits of Adjustment in Africa , the Effect of Economic Liberalization* , 1986 – 1994 , Heineman , Oxford, 1996 . p.p. 7-14.
- ٣٤- روبرت أ. دال : التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علا أبو زيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣ .
- ٣٥- عبد الهادى الجوهري : أصول علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ص ٥١ .
- ٣٦- بسيوني حمادة: "استخدام وسائل الإعلام في المشاركة السياسية" ، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٠١، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٣٧ .
- ٣٧- مجموعة من الباحثين: "بعض الاقتراحات العملية لزيادة كفاءة وفاعلية مجلس الشعب" ، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، العدد ٤٠ ، فبراير ١٩٩١ .
- ٣٨- نادر فرحانى : المصريون والسياسة ، استطلاع رأى ، منشورات مركز المشكاة للبحث والتدريب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

الملحق

أولاً: جداول تحليل المضمن

جدول رقم (١)

حجم المواد الخاصة بالقضايا التنموية في الخطاب الانتخابي للمرشحين

المجموع	مشكلات التنمية	قضايا التنمية السياسية	القضايا الاقتصادية	قضايا التنمية الريفية	الخدمات التنموية	الفئات
٣٠٥	٨٦	٢٦	٥٠	٤٣	١٠٠	العدد
%١٠٠	٢٨,٢	٨,٥	١٦,٤	١٤,١	٣٢,٨	النسبة المئوية

جدول رقم (٢)

حجم الموارد الواردة بالخطاب الانتخابي حول الفئات الفرعية لقضايا التنمية البشرية

الفئات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
الإسكان	٢١	٢١
التعليم	٣٣	٣٣
الصحة	٣٥	٣٥
الاهتمام بالبيئة	١١	١١
الإجمالي	١٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٤)

حجم المواد الواردة في الخطاب الانتخابي حول الفئات
الفرعية للقضايا الاقتصادية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات الفرعية
٤٨	٢٤	ارتفاع الأسعار
٣٨	١٩	قضية العمالة والأجور
١٤	٧	الإصلاح الاقتصادي وأبعاده
%١٠٠	٥٠	الإجمالي

جدول رقم (٣)

حجم المواد الواردة في الخطاب الانتخابي حول الفئات
الفرعية لقضايا التنمية الريفية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات الفرعية
٣٠,٢	١٣	إعادة النظر في قانون العلاقة الإيجارية
٢٣,٣	١٠	النهوض بالإنتاج الزراعي
١١,٦	٥	الدفاع عن حقوق عمال الزراعة
٢٠,٩	٩	تسهيل عمليات تسويق المحاصيل
١٤	٦	إقامة صناعة ريفية
%١٠٠	٤٣	الإجمالي

جدول رقم (٦)

حجم المواد الواردة في الخطاب الانتخابي حول الفئات
حول الفئات

الفرعية لمعوقات التنمية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات الفرعية
٢٣,٢٥	٢٠	الأمية
٤٥,٣٥	٣٩	البطالة
٣١,٤٠	٢٧	الزيادة السكانية
%١٠٠	٨٦	الإجمالي

جدول رقم (٥)

حجم المواد الواردة بالخطاب الانتخابي حول الفئات
الفرعية للتنمية السياسية

النسبة المئوية	النوع	الفئات الفرعية
٣٨,٥	١٠	النظام الانتخابي
٥٠	١٣	المشاركة السياسية
٣,٨	١	الإصلاح السياسي والإداري
٧,٧	٢	التنمية السياسية
%١٠٠	٢٦	الإجمالي

ثانياً : جداول الدراسة الميدانية للمرشحين

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع

النسبة المئوية	العدد	النوع
٩١,٦٧	٥٥	ذكور
٨,٣٣	٥	إناث
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة المئوية	العدد	السن
٢٥	١٥	٣٩ - ٤٠
٣٥	٢١	٤٩ - ٥٠
١٦,٦٧	١٠	٥٩ - ٥٠
١٣,٣٣	٨	٦٩ - ٦٠
١٠	٦	٧٠ سنه فأكثر
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

النسبة المئوية	العدد	الدخل الشهري
--	--	أقل من ١٠٠ جنيه
--	--	١٩٩ - ١٠٠
١١,٦٧	٧	٢٩٩ - ٢٠٠
٥٨,٣٣	٣٥	٣٩٩ - ٣٠٠
١٣,٣٣	٨	٤٩٩ - ٤٠٠
١٦,٦٧	١٠	٥٠٠ - جنيه فأكثر
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة

الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
٦,٦٧	٤	أعزب
٩٠	٥٤	متزوج
--	--	مطلق
٣,٣٣	٢	أرمل
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة

النسبة المئوية	العدد	الحالة التعليمية
١٨,٣٣	١١	يقرأ ويكتب
٣,٣٣	٢	ابتدائي
-	-	إعدادي
٢٨,٣٣	١٧	متوسط
٦,٦٧	٤	فوق متوسط
٣٦,٦٧	٢٢	جامعي
٦,٦٧	٤	فوق جامعي
%		الإجمالي
١٠٠	٦٠	

النسبة المئوية	العدد	الحالة المهنية
-	-	عمال خدمات
-	-	عمال زراعة
١٥	٩	تاجر
٦,٦٧	٤	موظف كتابي
٢٥	١٥	محامي
١٦,٦٧	١٠	طبيب
١٠	٦	مدرس
١٨,٣٣	١١	رجل أعمال
٥	٣	بالمعاش
٣,٣٣	٢	مهن أخرى
%		الإجمالي
١٠٠	٦٠	

جدول رقم (١٤)

الموطن الحالى للمرشحين

جدول رقم (١٣)

الموطن الأصلى للمرشحين

النسبة المئوية	العدد	الموطن الحالى
٣٣,٣٣	٢٠	قرية
٦٦,٦٧	٤٠	مدينة
%		الإجمالي
١٠٠	٦٠	

النسبة المئوية	العدد	الموطن الأصلى
٥٣,٣٣	٣٢	قرية
٤٦,٦٧	٢٨	مدينة
%		الإجمالي
١٠٠	٦٠	

جدول رقم (١٦)

تعرض المرشحين لوسائل الإعلام

النسبة المئوية	العدد	وسائل الإعلام
٦٦,٦٧	٤٠	صحف (قومية وحزبية)
٢٥	١٥	إذاعة
٧٥	٤٥	تيليفزيون
٨,٣٣	٥	مجلات
عدد إجابات أكثر من ١٠٠ % نظراً لإجابة المبحوثين على أكثر من متغير		

جدول رقم (١٥)

أسبقية الترشيح لمجلس الشعب

النسبة المئوية	العدد	البيان
٣٠	١٨	سبق له الترشيح
٧٠	٤٢	لم يسبق له
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (١٨)

ما هي الطبقات التي توجه إليها عملية التنمية

النسبة المئوية	العدد	الطبقات التي ينبغي أن توجه إليها عملية التنمية
٣٥	٢١	الطبقات الأكثر حاجة
٢٠	١٢	لكل المجتمع
٤٥	٢٧	لا يعرف
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (١٧)

مفهوم التنمية لدى المرشحين

النسبة المئوية	العدد	مفهوم التنمية
١٦,٦٧	١٠	يعرف المعنى الحقيقي
٣٣,٣٣	٢٠	يعرق إجابات بعيدة عن المعنى الحقيقي
٥٠	٣٠	لا يعرف على الإطلاق
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (١٩)

العلاقة بين الدخل والتوجه للتنمية لدى المرشحين

الإجمالي		لا يعرف		كل المجتمع		الطبقات الفقيرة		توجه التنمية		الدخل
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١١,٦٧	٧	٤٣	٣	-	-	٥٧	٤	٢٩٩ - ٢٠٠		
٥٨,٣٣	٣٥	٥٧,٢	٢٠	-	-	٤٢,٨	١٥	٣٩٩ - ٣٠٠		
١٣,٣٣	٨	٥٠	٤	٥١	٤	-	-	٤٩٩ - ٤٠٠		
١٦,٦٧	١٠	-	-	٨٠	٨	٢٠	٢	٥٠٠ جنيه فأكثر		
%١٠٠	٦٠	%٤٥	٢٧	%٢٠	١٢	%٣٥	٢١		الإجمالي	

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ كا = ٤٠,٧٤

معامل التوافق = ٠,٦٣ علاقة قوية

جدول رقم (٢٠)

هدف التنمية لدى المرشحين

النسبة المئوية	العدد	هدف التنمية
٥٨,٣٣	٣٥	تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية
٢٦,٦٧	١٦	تحقيق العدالة الاجتماعية
١٥	٩	الاثنين معاً
-	-	لا يعرف
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢١)
العلاقة بين التعليم وأهداف التنمية

الإجمالي		النمو والعدالة معاً		العدالة التوزيعية		النموا الاقتصادي		أهداف التنمية	التعليم
%	كـ	%	كـ	%	كـ	%	كـ		
١٨,٣٣	١١	-	-	-	-	١٠٠	١١	يقرأ ويكتب	
٣,٣٣	٢	-	-	-	-	١٠٠	٢	ابتدائي	
٢٨,٣٣	١٧	-	-	٢٣,٦	٤	٦٧,٤	١٣	متوسط	
٦,٦٧	٤	٢٥	١	٥٠	٢	٢٥	١	فوق متوسـ	
٣٦,٦٧	٢٢	١٨	٤	٤٦	١٠	٣٦	٨	جامعة	
٦,٦٧	٤	١٠٠	٤	-	-	-	-	فوق جامـ	
%١٠٠	٦٠	%١٥	٩	%٢٦,٦٧	١٦	%٥٨,٣٣	٣٥	الإجمالي	

ذات دلالة إحصائية عند مستوى $٠,٠٥$ كا^٢ = ٤٢,٢٢

معامل التوافق = ٠,٦٤
علاقة قوية

جدول رقم (٢٣)

تصور المرشحين لتأثير سياسة الخصخصة على التنمية

النسبة المئوية	العدد	تأثير الخصخصة على التنمية
١٠	٦	تدفع التنمية
١٦,٦٧	١٠	تدفع التنمية إلى حد ما
٢٣,٣٣	١٤	تعوق التنمية
٥٠	٣٠	لا يعرف
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٤)

أهم مشكلات التنمية في المجتمع المصري من وجهة نظر الباحثين

النسبة المئوية	العدد	أهم مشكلات التنمية
٤١,٦٧	٢٥	البطالة
٢٥	١٥	حدة التمايزات الاقتصادية والاجتماعية
٢٠	١٢	المشكلة السكانية
١٣,٣٣	٨	الأمية
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٥)

أسباب ظاهرة البطالة

النسبة المئوية	العدد	أسباب البطالة
١٠	٦	الزيادة السكانية
٦٠	٣٦	تطبيق قانون العلاقة الایحارية الجديد في القرية
١١,٦٧	٧	عدم التزام الدولة بتوظيف الخريجين
١٣,٣٣	٨	سياسة الخصخصة والحد من العمالة
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٦)

الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي

النسبة المئوية	العدد	الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي
٨,٣٣	٥	عدم التناسب بين الأجر والأسعار
٣,٣٣	٢	انخفاض معدلات الإنفاق على الخدمات
٣٠	١٨	ارتفاع نسبة البطالة
٥٨,٣٤	٣٥	لا يعرف
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٧)
وعن المرشحين بأهمية المشاركة
الشعبية في التنمية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٦٥	٣٩	ضرورية
٣٥	٢١	غير ضرورية
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٦)
مقترنات المرشحين لحل مشكلة البطالة

النسبة المئوية	العدد	المقترحات
٦٦,٦٧	٤٠	إلغاء قانون العلاقة الایجاريه
١٨,٣٣	١١	عمل مشروعات صغيرة للشباب
١٥	٩	توظيف الخرجين
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٨)
العلاقة بين المستوى التعليمي للمرشحين والوعي بأهمية
المشاركة الشعبية في جهود التنمية

التعليم	الإجمالي		غير ضرورية		ضرورية		الوعي بأهمية المشاركة
	%	ك	%	ك	%	ك	
يقرأ ويكتب	١٨,٣٣	١١	٨٢	٩	١٨	٢	
ابتدائي	٣,٣٣	٢	٥٠	١	٥٠	١	
متوسط	٢٨,٣٣	١٧	٥٨	١٠	٤٢	٧	
فوق متوسط	٦,٦٧	٤	٢٥	١	٧٥	٣	
جامعي	٣٦,٦٧	٢٢	--	--	١٠٠	٢٢	
فوق جامعي	٦,٦٧	٤	--	--	١٠٠	٤	
الإجمالي	%١٠٠	٦٠	%٣٥	٢١	%٦٥	٣٩	

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥

$\chi^2 = ٢٩,٢١$

علاقة قوية

$\text{معامل التوافق} = ٠,٥٧$

جدول رقم (٢٩)
العضوية في الأحزاب السياسية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٢٥	١٥	عضو في حزب سياسي
٧٥	٤٥	ليست لديه عضويه في حزب سياسي
%١٠٠	٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٣٠)
دواتع العضوية في الأحزاب السياسية لدى المرشحين

النسبة المئوية	العدد	البيان
٤٦,٦٧	٧	. تقديم خدمات للجماهير
٢٠	٣	. تسهيل مطالبات خاصة
٣٣,٣٣	٥	. الوعى السياسي والتنشئة السياسية
%١٠٠	١٥	الإجمالي

